الفصل الثالث

بعض الملامح العامة للمجتمع المصرى الراهن

ومطالبه التربوية

نستطيع ، بعد بعض من الدراسة والتحليل ، أن نقول إن الفترة السابقة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (١٩٢٣ – ١٩٥٢) مسئولة إلى حد كبير عما يواجهه مجتمعنا اليوم . كما أنها فى غاية الأهمية بالنسبة للتحديث المصرى .

وتكمن أهمية تلك الفترة فى أنها كانت فترة الفوران الحضارى ، والنضال الفكرى والاجتماعى ، والتشتت الثقافى بين تيارات عديدة متصارعة . بعضها مشدود إلى القديم . وبعضها الآخر متطلع إلى الحديث والمعاصر شكلا لاجوهراً ، وسطحيا لا مضمونا ولا تعميقا ، وبعضها الثالث لا يشده هذا ولا ذاك وإنما يبعثر القوى ، ويحاول أن يحطم المسيرة ، ويعوق النهضة . وبعضها الرابع كان يسير فى تؤدة واتزان وإصرار على التقدم على أساس عقلى . وفى حين قادت التيارات الثلاث الأولى بعض الأحزاب ، وبعض القوى الرجعية التى تلغى باب الاجتهاد وإعمال الفكر ، وإعطاء العقل مكانته الصحيحة ووضعه اللائق فى الحوار والجدل المنطق الموضوعى ، وبعض كبار الملاك والرأسمالية الناشئة التى سيطرت على المجالس النيابية ، ووصلت إلى مقاعد الحكم على حساب الطبقات الكادحة التى لا تملك لقمة العيش ؛ فإن التيار الأخير قد قاده عمالقة الفكر والتحرر والأدب والعلم من أساتذة الجامعة والمفكرين الذين أرسوا للعقل مناخا يتهيأ له به نمواً ونضجاً ويتبوأ به مكانا علميًّا ، ويتصدر به مكان الصدارة فى حل القضايا الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى تحرير الإنسان من القديم الرث والجديد القشرى المستورد بلا تمثل ولا أساس .

ومن هذا التيار الأخير النامى المتصاعد انطلقت صيحات الحرية والتحرر الاجتماعى

والاقتصادى والسياسى بشكل لم يتضح فى فترة سابقة لها .

صحيح أنه قد قامت قبل هذه الفترة حركات تنادى بالاستقلال وبالتحرير مثل حركات مصطفى كامل . ومحمد فريد ، وثورة ١٩١٩ . ولكن كانت هذه الحركات تتسم بالنضال من أجل الاستقلال السياسى . أما النداء فى تلك الفترة فكان ذا مضمون اجتماعى واقتصادى وإنسانى : تحرر الوطن والمواطن . فلا يستغل إنسان هذا الوطن لا من الخارج بالقوى الأجنبية والاستعمار الخارجى ، ولا يستغل من الداخل من القوى المسيطرة . والاستقلال هنا أصبح ثلاثى المعنى والبعد : سياسى واجتماعى واقتصادى . والتحرر كمقابل له أصبح هو الآخر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولقد أثمرت هذه الحركات ، وأقامت لها بنيانا فى الواقع الاجتماعى حرك القوى الوطنية فثار على بقايا الاستعمار الأجنبى السياسى والاقتصادى ، وثار العمال والفلاحون على أصحاب المصانع وملاك الإقطاعيات الزراعية . وحاول الوطنيون من أهل هذا البلد إقامة المصانع ، وتكوين الشركات الاقتصادية والإسهام فى بناء بنوك وطنية ، وقيام حركات ومنظمات فدائية .

وتكاملت هذه الحركات جميعها فى نهاية الأمر لتنبثق منها ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ولسنا نغالى إذا قلنا إن ثورة ١٩٥٢ هى تعبير عن بعض مطالب ونضال جماهير هذا الشعب فى تلك الفترة (١٩٢٣ – ١٩٥٢) التى سبقتها . فهى إحدى ثمرات تلك الفترة الخصبة المولود فى تاريخ مصر الحديث بلا منازع . ولولا ضراوة القوى المضادة لحركات التحرر فى تلك الفترة وشراستها لتحققت لمصر فيها وللعالم العربى والإسلامى تقدماً وتحضراً تسابق به الزمن والعصر . ولقد تمثلت هذه القوى المضادة لحركة هذا التيار التحررى فى قوى الاستعمار والقصر والرجعية التى تمثلت فى طبقة الإقطاعيين ، وأصحاب رؤوس الأموال ، والمغلقين فكرياً ، والمتشبثين بالقديم الرث . وتمكنت هذه القوى من عرقلة مسيرة هذا التيار التحررى ، وتأخر نضجه وإثماره إلى بداية الخمسينات بعد أن علت موجة المد الثورى بشكل لا يستطيع معه أى تيار معارض أن يتصدى لها . . وقامت حركة ١٩٥٢ التى سرعان ما استوعبت بعضا من اتجاهات هذا التيار التحررى ومضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فتحولت بسرعة إلى ثورة اقتصادية اجتماعية سياسية تحس بتخلف هذا البلد الحضارى عن العصر وتبحث عن أسبابه وتحاول علاجه .

المجتمع المصرى من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ وما بعدها :

وبعد هذه الإشارة لفترة ما قبل ١٩٥٢ مباشرة فى التاريخ المصرى الحديث نتساءل : أى مجتمع نعيشه الآن ؟ وهل نحن دولة عصرية أم لا ؟ وإذا كنا متخلفين عن العصر ، فلماذا لم نصبح دولة عصرية رغم المحاولات التى بذلت قبل الثورة وبعدها ؟

وسؤالنا عن وضعنا الراهن له ما يبرره . إذ يمكننا من تحديد أهدافنا بدقة وتحديد الطريق إليها بشكل إجرائى . يتحدد فيه دور التعليم بطريقة إجرائية أيضا .

ورغم صعوبة المحاولة وحساسيتها فإننا سنرتادها وفاء بمطلب البحث ، وضمانا لمنطقه فى ضرورة تحليل الفترة الراهنة على ضوء معايير العصر وخصائصه وأبعاده :

١ – مجتمعنا من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ وما بعدها من بعدى الحرية والديمقراطية :

منذ أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كان عليها أن تحقق الحرية فى مجالين :

المجال الأول : حرية الوطن ، والمجال الثانى : حرية المواطن . وكانت الأولى ضرورية للثانية وشرطا أساسيا لها ، كما أن مجاليهما متداخلان ومترابطان ، ولا يمكن الفصل بينهما فكل منهما يدعم الآخر ويقويه .

وفى مجال حرية الوطن كان عليها أن تحقق الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى . وكان منطق الاستقلال السياسى هو مقاومة السيطرة الأجنبية الممثلة فى وجود القوات البريطانية على أرض مصر . والممثلة فى التدخل البريطانى فى شئون مصر من جانب السفير البريطانى فى القاهرة .

وكان لمصر إلى منتصف خمسينات هذا القرن قصة مع حرية هذا الوطن واستقلاله السياسى[1] . وكان لها طوال خمسيناته وجزءاً من ستيناته قصة مع تحقيق حرية الوطن ،

---

(١) ولقد أحرزت مصر نصراً حقيقاً فى فترة قبيلة ضد السيطرة الأجنبية فى أكتوبر ١٩٥٤ وقعت مع بريطانيا العظمى معاهدة الجلاء أنهت به الاحتلال البريطانى لمصر . وأعقب جلاء آخر جندى بريطانى من مصر تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ .

انظر محمد أبو نصير ، قناة السويس ، حقائق ووثائق سلسلة اخترنا لك ، عدده ، القاهرة ، لجنة اخترنا لك ، ١٩٥٦ ، ص ٢٢٦ – ٢٣١ .

واستقلاله الاقتصادى [١] انتهت بتحقيقها بالكامل . فتحررت إرادة مصر خارجيا ؛ سياسيا واقتصاديا .

وفى مجال حرية المواطن كان على الثورة أن تحارب ضد الفساد الداخلى الذى يمثله القصر والأحزاب السياسية . وأن تقيم حياة ديمقراطية سليمة . وأن تصدر دستوراً جديداً . وتسن تشريعات اجتماعية وقوانين بعيدة عن كل أغلال وسيطرة الأقلية الأرستقراطية على طبقات الشعب . وكان لها مع كل هذا قصة [٢] انتهت بالقضاء على القصر والأحزاب ، وإلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإصدار عدة دساتير انتهت بدستور مصر الدائم سنة ١٩٧١ . كما ربطت بين حرية الوطن وحرية المواطن السياسية والاقتصادية . فجعلت من الإجراءات الاقتصادية - التى سنشير إليها - من تأميم وتمصير ، وبناء اقتصادى وطنى ميراثا يرثه

---

(١) وتحقق لها ذلك بتأميم الشركات والبنوك الأجنبية ، فقضت بذلك على أمرين فى غاية الخطورة ظلا مسيطرين على اقتصاديات مصر طوال القرن التاسع عشر وما يزيد على منتصف القرن العشرين . . ١ - التبعية الاقتصادية بكل أبعادها ٢ - تحكم رأس المال الأجنبى فى الحكم وفى إبقائه على أنماط اقتصادية متخلفة تخدم اقتصادياته هو . كما أن ذلك قد تطلب منها أن تبنى مصر اقتصادها بناء وطنياً مستقلا ، برؤوس أموال مصرية ، فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات فاستدعاها ذلك بالتالى إلى تأميم الشركات والبنوك المصرية التى أنشئت فى عهد الاستعمار لخدمة مصالحه وتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجارات المساكن وما إلى ذلك من الإجراءات العديدة . وهى بهذا قد قضت على سيطرة رأس المال الوطنى على الحكم وحاولت تحرير الشعب من رق الإقطاع ورأس المال .

(٢) فى نضالها فساد الحكم الداخلى . والذى يعنى اجتثاثه حرية سياسية للمواطنين فإن الصعوبات الداخلية قد جعلت التقدم فيه أكثر بطئا . وإليك بعضاً من إجراءات تحرير المواطنين سياسيا :

فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ألغت حكومة الثورة البرلمان ودستور ١٩٢٣ وبعد شهر ألغت الأحزاب السياسية . وفى فبراير سنة ١٩٥٣ أصدرت الحكومة دستوراً مؤقتاً وأمسك مجلس قيادة الثورة بزمام السلطتين التنفيذية والتشريعية . وهو المجلس الذى تكون من الضباط الذين قادوا الثورة .

وفى ١٨ يونيه ١٩٥٣ أعلنت مصر جمهورية . وصدر الدستور الجديد فى يونية سنة ١٩٥٦ والذى ووفق عليه باستفتاء شعبى .

وبعد أن اتحدت مصر مع سوريا فى جمهورية واحدة فى فبراير سنة ١٩٥٨ حل محل دستور ٥٦ دستور إجرائى (تنفيذى) وأعلنت الحكومة أن دستورا دائماً سيعلن فيما بعد . انظر :

George L. Herris (ed). Egypt (New Haven. Human Relations Area Files, 1957, pp. 28. 68. 74. 75. Republic of Egypt. The Constitution. 1956 (Cairo, 1956).

"President Gamal Abd el-Nasser. Speech Delivered to the National Assembly on February 5, 1958" in United Arab Repuplic of United Arab States (Published by U.A.R. Embassy in U.S.A. 1958). pp. 4--7, M.A. El-Ghannam. op. Cit. p. 373.

الشعب ممثلا فى المؤسسة الاقتصادية التى كانت نواة للقطاع العام ثم توجت هذه الإجراءات بقوانين الإصلاح الزراعى ، وقوانين وقرارات اشتراكية استهدفت تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الاشتراكية . فقربت بين الطبقات وتحرر المصرى ، وملك زمام حكم نفسه بنفسه ، وزمام اقتصاده وتحرر من رق الأرض والإقطاع وتحكم رأس المال فيه وفى الحكم .

وكانت أهم الإجراءات التى أحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية فى مجال تحرير المواطن من رق الأرض ، ورأس المال الوطنى والأجنبى ، ومن الرق الاجتماعى بعد ثورة ١٩٥٢ ما يلى :

١ قانون الإصلاح الزراعى : لقد كان نظام الملكية العمود الفقرى لنظام الاستغلال الذى كان يرزح تحته الشعب المصرى . فكبار الملاك يستغلون الفلاح اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . ونظام البرلمان ليس إلا انعكاساً لسلطانهم ، وهم فى الوقت نفسه الأداة الفعالة فى يد السيطرة الأجنبية[1] .

وبصدور قوانين الإصلاح الزراعى المتتابعة اختفت طبقة الإقطاعيين تماماً من المجتمع الريفى . فبعد قانون الإصلاح الزراعى الثالث (يوليو ١٩٦٩) لم يعد هناك فرد واحد يملك أكثر من خمسين فداناً .

٢ – إشراك العمال والفلاحين فى الإدارة : وشتان بين الوضع فى الدولة الإقطاعية السابقة على الثورة (والتى أبرزنا كثيراً من معالمها) . وبين دولة ما بعد الثورة التى

---

(١) كان عدد من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا يزيد قليلا عن ١١,٨٠٠ فرد ، وكانوا يملكون ٣٨ فى المائة من المساحة المنزرعة ، بمتوسط يقارب المائتى فدان ، وكان فى قمة هذه الطبقة ٤٢ فردا منهم ١٧ أجنبياً ممن يملكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤٨٢٠ فدانا . وكان طبيعياً أن يكون من هذه الطبقة معظم الوزراء والشيوخ والنواب ، ومنهم أو من تابعيهم العمد والمشايخ ، ومن أبنائهم كبار موظفى الدولة . كانوا فى مواجهة الفلاح يمثلون الثروة والسلطة معا ، يملكون لقمة العيش ورهبة السلطان .

ولقد اختفت هذه الطبقة تماما بعد قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٦٩ . هذا وإن كان بعض أغنياء الفلاحين يحاولون أن يرثوا بعض أوضاع هذه الطبقة فيستغلون الفلاح الفقير والعامل الزراعى ، أو يحتكرون مظاهر السلطة على المستوى المحلى وهذا من طبيعة الصراع الاجتماعى . ولكن شتان بين ما يبدهم من ثروة وبين ما كان بيد الإقطاع .

يضاف إلى الأوضاع الجديدة أن توزيع أراضى الإصلاح الزراعى والأراضى المصادرة قد أدى إلى أن تزيد المساحة التى بيد من يملكون خمسة أفدنة فأقل من ٣٥٪ قبل الثورة إلى قرابة ٦٠٪ بعد قوانين الإصلاح الزراعى .

(إسماعيل صبرى عبد الله – دراسة بملحق الأهرام اليومى – فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١)

تستهدف تحرير المواطن ، وخص صغار الفلاحين بنسبة ٨٠٪ من مقاعد الإدارة فى التعاونيات ، وخص العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ فى المائة على الأقل من التنظيم السياسى والمجالس الشعبية .

٣ – إجراءات فى مجال الائتمان الزراعى : ولقد نجح نظام توفير الائتمان الزراعى للمحاثر مباشرة عن طريق الجمعية التعاونية ، والتسويق التعاونى ، وتأميم البنوك ، وتجارة القطن فى القضاء على استغلال رأس المال الأجنبى للفلاح ، وتصفية الفئات الطفيلية المشتغلة بتجارة المحاصيل وما تخفيه من إقراض بالربا .

٤ – القضاء على السيطرة الأجنبية على الاقتصاد : وكان الإقطاع على جبروته أضعف ركن فى ثالوث السلطة والاستغلال : الاستعمار والإقطاع ورأس المال الكبير . بل إن الملكية شبه الإقطاعية لم تستقر وتتدعم إلا فى ظل الاحتلال البريطانى ، الذى دعمها لأنها كانت أداة رئيسية فى يده لاستغلال الشعب العامل . وكان الاستعمار يهيمن مباشرة على ما يسمى عادة « القمم المسيطرة » فى الاقتصاد القومى[1] . فكانت هذه السيطرة الأجنبية الشاملة تعنى أموراً ثلاثة بالغة الخطر :

---

(١) أ – كان النظام المصرفى بأكمله ابتداء من البنك المركزى (البنك الأهلى) إلى بنوك الرهونات تحت سيطرة رأس المال الأجنبى . ولم يكن يشذ عن هذا إلا بنك مصر وثلاثة بنوك شبيهة حكومية محدودة النشاط للغاية . وحين نجح بنك مصر فى أن يقتطع لنفسه مكاناً كبيراً فى الجهاز المصرفى استغلت الحكومة الأزمة التى واجهها فى ١٩٥٢ لتقضى على الإدارة الوطنية وتسلم إدارته لرأسماليين متعاونين مع الأجانب وتخلى البنك عن سياسة الشركات المصرية الخالصة وأنشأ شركات اشترك فيها رأس المال الأجنبى .

وكان نشاط التأمين فى مصر بيد وكالات أجنبية أو فروع لشركات أجنبية أو شركات مصرية من حيث الاسم يسيطر عليها رأس المال الأجنبى . ومعنى ذلك أن المال – عصب الحياة الاقتصادية – لم يكن تحكم حركته قرارات مصرية . ومعناه أن مدخرات المصريين كانت تسلم للأجانب ليستخدموها تفضيلا فى تمويل الأجانب ويحجبون الائتمان عن الرأسمالية الوطنية . وفى مثل تلك الظروف كان من العبث الكلام عن أى مشروع كبير للتنمية .

ب – وكانت التجارة الخارجية كذلك بين الأجانب وبعض من يدور فى فلكهم من المصريين والمتمصرين . فالصادرات تتكون من ٨٥ إلى ٩٠ فى المائة من القطن الخام الذى تصدره بيوت التصدير الأجنبية . والواردات تمر حتما بالتوكيلات المحمية للشركات الأجنبية ، ووكالات الاستيراد « والقومسيونجية » .

جـ – وكانت تجارة الجملة كذلك بيد عدد محدود من الأجانب والمتمصرين . فلم يكن يكفى الأجانب أن يحصلوا على عمولة الاستيراد أو التصدير ، بل حرصوا على أن يحصلوا على عمولة توزيع الإنتاج المحلى حتى لو كان إنتاجاً مصرياً خالصاً . لقد شهد النصف الأول من القرن الحالى ضرب مواقع الرأسمالية التجارية المصرية لصالح التجارة الأجنبية .

د – كانت مصادر الطاقة المحركة – على ضعفها – من بترول وكهرباء بيد الأجانب باستخراج البترول =

الأول : أن جزءاً ثميناً من إنتاج الأرض الزراعية فى بلادنا كان يجد طريقاً إلى الخارج فى صورة مواد خام بأسعار بخسة ، ليثرى الاحتكارات العالمية .

الثانى : أن سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة كانت فى يد الاحتكارات الأجنبية التى لا يعنيها مصلحة البلاد الوطنية فضلا عن مصالح الجماهير العاملة .

والثالث : تجميد التنمية الاقتصادية : حيث تميزت الزراعة بالتطور البالغ البطء ، كما لم تتم صناعة ذات شأن . وخيم على البلاد تخلف حضارى شامل .

ومن هنا كان الاستقلال الاقتصادى ليس مجرد شعار نطلقه من منطلق تعصبى وطنى فحسب ، وإنما كان شرطاً أساسياً لتصفية التخلف .

وعلى ذلك فإن تأميم المصالح الأجنبية ، وما ترتب عليه من استرداد الإرادة الوطنية لحقها المشروع فى رسم مستقبل البلاد الاقتصادى كان نقطة التحول الحقيقية فى تطور اقتصادنا المعاصر. ومنه كان الانطلاق ، وبدونه كان استمرار التخلف والتبعية .

٥ - القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم : كان للاستعمار فى بلادنا ركيزتان يستند إليهما فى استغلال الشعب ، ويشكلان معه ثالوث السلطة قبل الثورة :

الإقطاع وعلى رأسه الأسرة المالكة ، والرأسمالية الكبيرة المتداخلة معه[1] . وتنبهت

= واحتكار شركة شل ، واستيراد منتجات البترول وتوزيعها بيد الشركات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية ، ومحطات الكهرباء والحرارة بيد شركات فرنسية .

هـ - كان للأجانب الكلمة الأولى فى قطاع النقل . فشركة قناة السويس « دولة داخل الدولة » . وأهم شركات النقل البحرى يهيمن عليها رأس المال الأجنبى ، والنقل بالترام بيد شركة بلجيكية . والنقل الجوى يساهم فيه البريطانيون .

كان القليل من الصناعة التى أقيمت فى فترات الحرب العالمية الأولى والثانية تحت سيطرة الأجانب ، كما كان للأجانب دور هام فى صناعة النسيج برغم جهود بنك مصر .

(١) إن السيطرة الاستعمارية حالت دون نمو أثر الرأسمالية المصرية نموا مستقلا مثل الذى شهدته اليابان ، بل أغلقت أمامها أبواب التصنيع والتجارة وأعمال البنوك والتأمين وفى الوقت نفسه واربت الباب لعدد محدود من كبار الأثرياء ليشتغلوا بالأنشطة الطفيفة المرتبطة بالاستغلال الاستعمارى : تجارة القطن ، أعمال المقاولات . . إلخ . وأمام تصاعد حركة التحرر الوطنى ضد السيطرة الاستعمارية لجأت كثير من الشركات الأجنبية إلى استخدام بعض الواجهات المصرية فاحتل عدد من « الباشوات » مقاعد مجلس الإدارة . وأصبح بعضهم شركاء بالفعل لرأس المال الأجنبى . فدانت الرأسمالية الكبيرة بالولاء للمستعمر وسلمت مرة وإلى الأبد بألا مستقبل لها إلا فى خدمته ، ولا ربح إلا من فتاته ولذلك لم تتصور مصر إلا دائرة فى فلكه .

(من الدراسة المشار إليها سابقاً لإسماعيل صبرى عبد الله بملحق جريدة الأهرام اليومية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١) .

الثورة لخطورة هاتين الفئتين فرفعت ضمن شعاراتها الستة الشهيرة شعار القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .

وكانت للثورة مع الإقطاع ورأس المال جولات انتهت بالقضاء عليهما ، وورث الفلاحون الأرض من الإقطاعيين . وورث القطاع العام قيادة الاقتصاد من الرأسماليين ، فتغيرت صورة الاقتصاد المصرى .

وهكذا نجد أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد أحدثت تغيرات اقتصادية كما أحدثت تغيرات سياسية أشرنا إليها ، وتحولات اجتماعية بما يجعلها تكتسب صفة الثورة ، بمعناها الاجتماعى والاقتصادى .

واستهدفت الثورة الاجتماعية تحرير المواطن ، وتمهيد بيئة ديمقراطية مسيجة بسيادة القانون لكى يمارس فيها هذا المواطن حرياته . واتضحت أبعاد هذا التمهيد للديمقراطية بتحقيق مبادئ الديمقراطية العصرية من تكافؤ للفرص فى جميع مجالات الحياة ، وإزالة الفوارق بين الطبقات ، وإسقاط الامتيازات الموروثة وإزالة التناقض الكبير فى الملكية وفى الدخول ، وتوزيع الدخول على حسب الجهد الإنسانى « من كل بحسب طاقته ، وكل بحسب جهده » .

ولهذا فقد قامت الدولة بعدة إجراءات أهمها :

– إصدار قوانين الإصلاح الزراعى التى أشرنا إليها ، وتحقيق مجانية التعليم لجميع المراحل . ونشر التعليم والتوسع فيه وتعميم الابتدائى منه . ولهذا فقد خصصت الدولة ٣,٤ فى المائة من الدخل القومى له ، ووصلت نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية ٧٥ فى المائة . وارتفع عدد التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمعدل ٧,٣ فى المائة سنوياً فى حين كان معدل الزيادة فى المرحلة الثانوية ٩ فى المائة . وارتفع عدد طلاب التعليم الجامعى والعالى من ٣٦ ألفا فى العام الدراسى ١٩٥٢–١٩٥٣ إلى ١٨٧٣١٨ فى العام الدراسى ٦٩ / ١٩٧٠ [١] .

أما فى مجال التشريعات الاجتماعية العمالية فنجد أن العامل قد تحرر من سلاح الفصل التعسفى ، كما أصبح يمثل فى مجالس إدارة القطاع العام ويشارك فى الأرباح ويغطيه نظام

(١) سوف نتعرض لهذه التحويلات فى المجال التعليمى بصورة مفصلة فى الفصل الرابع عندما تقييمنا للتعليم المصرى الراهن .

متكامل للتأمينات الاجتماعية .

وبهذا فقد مهدت القوانين والإجراءات الاشتراكية ، والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية لثورة فى ميدان العلاقات الاجتماعية وتحرر المواطن المصرى . فهى إذن تنم عن بداية لفلسفة جديدة ، كما أنها تأكيد لأهمية العمل الإنسانى وقيمة العمال الذين يزاولونه ، ودورهم فى تحقيق التقدم والقضاء على التخلف .

كما كانت خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤكد أن الدولة لم تستهدف من وراء هذه القوانين الاشتراكية عدالة اجتماعية فحسب ، ولا تحقيق كفاية إنتاجية فقط ، وإنما استهدفت إرساء مفاهيم وقيم جديدة فى مجال العلاقات الاجتماعية ، وفى مجال القيم الاجتماعية فى المجتمع بحيث تبنى الديمقراطية على أسس اجتماعية تتكامل مع الأبعاد السياسية والاقتصادية لها فيأخذ مضمونها العصرى الجديد مكانه فى هذا الوطن مرتكناً على دعامات اجتماعية واقتصادية مثل ارتكانه تماما على الدعامة السياسية .

وبهذا تحرر الوطن سياسيا واقتصاديا من كل سلطة خارجية لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث على الأقل . كما تحرر المواطن اقتصاديا واجتماعيا من كل سلطة داخلية . وتكون لدينا وضوح فكرى لأول مرة فى تاريخنا الحديث أيضا . وهذا الوضوح الفكرى هو الذى حدث فيه وبه وتحت لوائه هذا التحول كله . وهو يتلخص فى التنمية فى إطار من العدالة الاجتماعية كحتمية يمكن أن يتحقق بها تحرر الشعب . كما أنها مسلك علمى واقعى لتغيير صورة المجتمع حتى تجتث منه مظاهر التخلف والاستغلال[1] .

وهذا الوضوح الفكرى قد تكون وتلون بواقع تجربتنا . كما كون فى الوقت نفسه لون هذه التجربة بشكل أمكن معه القول بأن لدينا تجربة اجتماعية تضم مفهوما للديمقراطية ، ومفهوما لعدالة التوزيع وللملكية وللكفاية والعدل وللعمل وللإدارة وللعلاقات الاجتماعية فى مؤسسات المجتمع المختلفة وبنيته .

وإن دل ذلك كله على شىء فإنما يدل على إدراك لمعنى التحرر بالنسبة للإنسان ،

---

(١) وهذا ما أكده الميثاق فى بابه السادس إذ جاء به : « إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الأمانى العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » . . كما « أن هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . ميثاق العمل الوطنى الباب السادس .

ولمعنى الديمقراطية بالنسبة للمواطن . إذ لا يمكن أن تتحقق حرية الإنسان وديمقراطيته إلا بتحريره اقتصاديا واجتماعيا من رق الإقطاع ، وسيطرة رأس المال على الحكم وعلى الحياة الاجتماعية ومفاهيمها الطبقية والتقليدية . وعلى التعليم والثقافة العامة ، وهذا هو المعنى الحقيقى للحرية والديمقراطية .

ومع ما يمكن أن يقال عن هذا الوضوح الفكرى لمفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى تجربتنا فإنها ظلت على المستوى النظرى ، وعلى مستوى القرارات السياسية أقوى منها بمراحل على المستوى التطبيقى . فحصاد التجربة فى هذا المجال تمثل فى مفاهيم تدعو إلى السخرية واليأس أكثر مما تدعو إلى الطمأنينة والثقة بسبب الانحرافات التى حدثت فى مجال الحريات ، وفى مجال الممارسات المتعلقة بالقوانين والقرارات التى صدرت تستهدف إرساء هذه المفاهيم .

٢ – العلم والتكنولوجيا :

« العلم كمنهج فى الحياة الاجتماعية ، والتكنولوجيا كواقع فى الحياة المادية » .

إذا أردنا أن نقيس مجتمعنا بمعيار العلم ومدى شموله لجميع المواطنين كمنهج للحياة ، وكمنطلق أساسى للسلوك ولمجموعة من القيم الموضوعية ، وكمنطلق عقلى لإبداع فنى وعلمى لرأيناه يبعد كثيراً فى سلوكه العام وفى منهجه فى الحياة عن مناهج وأساليب وروح العلم وأخلاقياته كما توجد فى الدولة العصرية .

فنظرة متعمقة ، ولا أقول عابرة ، لغالبية سكان هذا المجتمع تظهر مدى التفكير الخرافى الذى يسيطر عليهم وعلى تراثهم وما يحويه من قصص وأساطير ، وعلى طريقة حياتهم فى المأكل والمسكن ، كما تظهر مدى البدائية فى استخدام الآلات إذا استثنينا ذلك القطاع الذى بنته الثورة من صناعات حديثة . ولعل فى آلات الفلاح الزراعية ما يقيم الدليل على أننا لازلنا نستخدم بعض آلات قدماء المصريين .

ولعل سبب وجود مثل هذه الظاهرة أن نسبة كبيرة من مجتمعنا تبلغ الثلثان تقريبا ريفيين وأن نسبة كبيرة أيضا تبلغ ثلاثة الأرباع أميين[1] أى أن شعب دولتنا غالبيته من

---

(١) انظر فى هذا الصدد ، عبد العزيز القوصى ، « التعليم فى العالم العربى ، حاضره ومستقبله » مقال فى صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، أكتوبر ١٩٧٠ .

الفلاحين ومن الأميين إلى الآن .

كما أن جزءا كبيرا من المجهود الذى يبذل لتغيير أنماط حياة تلك الكتلة البشرية الضخمة التى يكونها الرجل العادى الأمى تبوء بالإخفاق التام . ويرجع ذلك إلى أن مطالب التغيير تأتيه من الخارج . وعادة ما تكون بطريقة الوعظ والإرشاد . والأمل فى تغيير هذا الإنسان ينحصر فى إرادة التغيير من ذاته ولا يتم ذلك إلا بالتعليم . فبدون التعليم ينعدم التفاهم والاتصال بين الرجل العامى وبين دعاة العصرية فى مسائل هامة من صميم الحياة المعاصرة . فبدون التربية مثلا يستحيل على الرجل العادى أن يتمثل قيم العلم والموضوعية . وأن يسلك فى حياته وتفكيره ، ملبسه ، ومسكنه ، ومسكنه وفقا لشروط وأسس علمية .

ومع أن العلم والتكنولوجيا هما أساسان هامان فى تحويل المجتمع الريفى من مجتمع تقليدى إلى مجتمع متحضر . بل ومن مجتمع ريفى إلى مجتمع حضرى ؛ فإننا لم نستغل هذين الأساسين استغلالا كاملا بعد ، على الأقل فى امتصاص فائض القوى العاملة فى الريف إلى أعمال صناعية وتكنولوجية حديثة . فظلت نسبة القوى العاملة فى الزراعة نسبة عالية إذا قيست بمثيلتها فى البلاد العصرية[1] .

= كذلك يوضح الإحصاءات الخاصة بتقدير عدد أفراد قوة العمل حسب الحالة التعليمية أن عدد الأميين الداخلين فيها يبلغ ٥.٢ مليون فرد ، أى بنسبة ٦٢ فى المائة من إجمالى قوة العمل . وهى نسبة مرتفعة جدًّا . . ويعزى ارتفاع نسبة الأمية بين قوة العمل إلى ارتفاع نسبة العاملين فى الزراعة والتى لا تتطلب مستوى تعليمى معين . إذ لا تزال الزراعة تستوعب ما يقرب من ٥١ فى المائة من قوة العمال . . وتعتمد قوة العمل أساساً على الذكور . . فى الريف يعمل ٦٠ فى المائة من قوة العمل . . وعدد الأميين الداخلين فى قوة العمل تبلغ نسبتهم ٦٢ فى المائة من إجمالى تلك القوة ومن ناحية أخرى ، بلغت نسبة الذين يجيدون القراءة ٢٦ فى المائة من قوة العمل والبالغ عددهم ٢.٢ مليون فى عام ١٩٧٠ . . وتبلغ نسبة من يحملون مؤهلا أقل من المتوسط ٢.٨ فى المائة ، ومن يحملون شهادة فوق المتوسط وأقل من الجامعية ٠.٩ فى المائة ومن يحملون درجة جامعية وما يعادلها ٢.٧ فى المائة ومن يحملون درجة فوق الجامعية ٠.٣ فى المائة .

(انظر فى هذا العدد ، عصام رفعت ، لمحات حول القوى العاملة فى ج . ع . م ٥٠ . الأهرام الاقتصادى ، العدد ٣٧٧ – أول مايو ١٩٧١ ، ص ١٦ – ١٧ ، بالإضافة إلى إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ج . ع . م . عن قوة العمل فى سنة ١٩٧٠ التى تناولت السكان الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٢ سنة وأقل من ٦٥ سنة) .

(١) فنظرة مقارنة للقوة العاملة فى الزراعة فى مصر وفى بعض الدول العصرية يتبين لنا منها أن مصر يعمل بها فى الزراعة حوالى ثلثى القوة العاملة ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فيقدم ٣ – ٤٪ من مجموع السكان الكلى أو نحو ٦ – ٧ ملايين نسمة ، يقدمون الغذاء بسخاء لنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، ثم يبقى فائض هائل يتحملون به فى سوق العالم بل فى سوق سياسة العالم . والنسبة المماثلة فى السويد ٦٪ ، وفى هولندا ٩ – ١٠٪ انظر جمال حمدان ، مرجع أسبق ، ص ٤ .

ولسنا نتطلع لمثل هذه المعدلات والمستويات الموجودة فى البلاد العصرية الآن . ولكننا لن نقترب من « المرحلة العصرية » إلا إذا تحول عدد كبير من أهل الريف والزراعة لأعمال حضارية أخرى مثل الصناعة .

ولا خوف من أن تمتص المدن عددا من سكان الريف . فى العالم بلاد تصل نسبة سكان المدن إلى الريف فيها حوالى ٩٠٪[١] من مجموع الاثنين .

فى السويد كانت تسهم الزراعة بنسبة ١٤ ٪ والخدمات بنسبة ٤١ ٪ أما الصناعة كانت تسهم بنسبة ٤٥ ٪ . وكانت الزراعة فى بريطانيا تسهم سنة ١٩٦١ بنسبة ٤ ٪ والخدمات بنسبة ٤٧ ٪ أما الصناعة فكانت تسهم بنسبة ٤٩ ٪ . وكانت الزراعة فى إيطاليا تسهم بنسبة ٢٧ ٪ سنة ١٩٦٢ والخدمات بنسبة ٣٣ ٪ أما الصناعة فكانت تسهم بنسبة ٤٠ ٪[٢] .

وتدل هذه الإحصاءات المقارنة على أننا كنا فى سنة ١٩٦٠ (وما قبلها طبعا) بلدا يغلب على بنيتها الاقتصادية الشكل الزراعى الغالب . وهذا ما تتصف به الدول المتخلفة ذات المجتمعات التقليدية فى أغلب الأحوال والتى لا تلعب بها التكنولوجيا الحديثة ولا نظريات العلم العصرى دورا يذكر .

ومع أنه قد حدثت تطورات اقتصادية ذات وزن فى مجال الصناعة قبل سنة ١٩٦٠ إلا أن الإحصاءات الأخيرة تدل على أن نسبة ما يسهم به قطاع الصناعة قد ازداد بشكل كبير وتغير مع هذه الزيادة هيكل الاقتصاد .

ونظرة إلى أرقام الخطة الخمسية الأولى (٥٩ / ٦٠ / ٦٤ / ١٩٦٥) وما بعدها وفقا لما جاء فى الكتاب السنوى لعام ١٩٦٦ لاتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة وما بعده من نشرات وكتب دورية توضح هذا التحول الكبير . فلقد بلغ إجمالى الدخل المحلى المحقق فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى عام ٦٤ / ٦٥ بالأسعار الثابتة ١٧٦٢.٢ مليون جنيه[٣] بنسبة ٨٦ ٪ مما كان مستهدفا تحقيقه (١٨٤٠.١ مليون جنيه) .

وعدم مواكبتنا لعصر تكنولوجيا قد حال دون دخولنا مرحلة الانطلاق الاقتصادى إلى

---

(١) المرجع السابق .

(٢) Year Book Labour Statistics 1968.

(٣) مقومة بأسعار سنة الأساس ٥٩ ـ ٦٠ . أما إذا قوم إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية فإنه يرتفع .

الآن . فلم نقم بعد صناعة ثقيلة (أى تكنولوجية تصنيع عصرية) وهى شرط أساسى لمرحلة الانطلاق الاقتصادى - حسب نظرية رستو . وعندما نفرغ من بناء أو تنمية أو تطوير واحد فقط من قطاعات الصناعة الهامة مثل إتمام مجمع الحديد والصلب ، ويبدأ فى إنتاج معدلات عالية ، نكون قد بدأنا بالفعل فى دخول هذه المرحلة . وعندما نتمكن من إحداث معدلات تنمية عالية فيها ، فإننا نكون قد عشنا هذه المرحلة بالفعل . ساعتها نستطيع أن نفكر فى المرحلة التالية لها والتى تعيشها الآن ثمانى من دول العالم المتقدمة سبق أن ذكرناها من قبل فى معرض مناقشتنا لنظرية رستو .

ونحن إذ نعتزم مجرد دخول مرحلة الانطلاق حديثا فإن الدول السابقة فى التقدم بعضها على أبواب مرحلة أخرى أكثر تطورا وتقدما وهى مرحلة الاستهلاك العالى أو الوفير[1] مما يزيد من بعد المسافة بين السابقين عنا واللاحقين منا .

كما أننا ندخل أو نعتزم دخول هذه المراحل : دخول التوابع واللواحق وليس دخول الأصلاء والمتبوعين والمخترعين والمكتشفين والتكنولوجيين . . لقد نمت اقتصاديات هذه البلاد العصرية المتقدمة نموا ذاتيا مبدعا وخلاقاً ، وتطورت فيها هياكل العمالة وبنية الإدارة وأساليبها فى العمل وفى تسيير دفة الأمور ، وتطورت مؤسسات إعداد القوى العاملة والمديرين والإداريين وأساليب إعدادهم وأساليب عملهم وإدارتهم على نحو مبدع وخلاق ، أما نحن فحتى تلك المصانع التى بنيناها فى مرحلة التصنيع الخفيف فضلا عن مصانع التصنيع الثقيل ليست من خلقنا ولا من صنعنا وإنما اشتريناها كما تشترى السلع الاستهلاكية تماماً . . والمطلوب منا ومن أى دولة تريد أن ترتاد أبواب العصر أن تبدع لا أن تستعير . وأن تخترع لا أن تقلد على نحو ما أكدنا من قبل .

والشىء الآخر أننا قد أقمنا لإدارة هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية أجهزة إدارية واستعرنا أساليب إدارية علمية مثل البيروقراطية ولكننا أخذناها لنمسخها وننحرف بها . وبدل أن تكون البيروقراطية أسلوباً علميا ميسراً للتقدم أصبحت عائقاً له ، وأصبحت طلاسم وغموضا بالنسبة للجمهور على نحو ما سنفصل فيما بعد .

إننا نستورد المصانع ، ونستورد أساليب العمل والتشغيل الحديثة ، ونستورد العلم . فإذا جاء عندنا كل هذا فإننا نمسخه ونشوهه وننحرف به . لماذا ؟ لابد وأن يكون وراء كل

---

(١) op. cit (W. W. Rostow) pp. 73—74

هذا سبب ما ، وأن تكون فى تربيتنا وفى طريقة بنائنا للبشر مثل هذا السبب .

وإذا كان التهيؤ للانطلاق يتطلب من دول كثيرة فى الجزء الأكبر من آسيا ، والشرق الأوسط وأفريقيا – كما حدث فى غرب أوربا – لكى تتحقق فيها مرحلة التهيؤ للانطلاق تغييرات جذرية فى مجتمعاتها التقليدية تشمل البنيان الاجتماعى والنظام السياسى ووسائل الإنتاج وأساليبه[١] فإن مجتمعنا يمر بمثل هذه التحولات والتغيرات على نحو ما أشرنا .

مدى إفادتنا بالأفراد العلميين :

وإذا نظرنا إلى مجتمعنا بمقياس آخر وهو عدد الأفراد العلميين بالنسبة لعدد سكان المجتمع لوجدنا أن الإحصاءات تدل على أن عدد الأفراد العلميين فى مصر كبير ومتزايد بالنسبة لدولة نامية[٢] إلا أن هذه الأعداد غير متناسقة بما يعكس أثراً سيئاً على التقدم العلمى فى مصر وعلى حل مشكلات التنمية فى جميع المجالات . كما أن الأفراد العلميين مبعثرون فى جهات علمية بدون أى تخطيط متكامل مما يضعف إنتاجية هذا العدد الكبير ويدفعه إلى التفكير فى الهجرة حتى تتضح له فرص الإنتاج بما يرضى رغباته . ويتطلب ذلك تعاون العلميين ووضعهم فى المكان المناسب حتى تظهر نتيجة أبحاثهم فى حياة المجتمع . كما يتطلب ذلك تخطيط وتنسيق هذا الكيان العلمى . كما يتطلب أخيراً ثقة فى العلميين المحليين . وذلك لأن هناك إصراراً على الخبير الأجنبى مما يفقد علماءنا ثقتهم فى أنفسهم ووطنهم مع أن بحاثنا لديهم المقدرة العالية على التفانى والتفوق[٣] .

(١) Ibid (Rostow) p. 17

(٢) لقد ورد ذلك فى دراسة بالأهرام فى عددها الصادر فى ٢٤ / ٤ / ١٩٦٩ ، ومع ذلك فدراسات أخرى علمية كثيرة تؤكد ذلك بل وتؤكد أن رصيد مصر من القوى البشرية المتعلمة عموماً ومن العلميين خصوصاً يجعلها بالإضافة إلى مقياس الدخل القومى من دول المجموعة الثانية فى تقسيمات هاريسون وما برز حسب مقياسه المركب حيث تصبح هذه الدولة (مصر) فى مصاف الدول شبه المتقدمة كما ورد فى بحثها بكتاب Manpower Education & Economic Growth كما يؤكد دينيس فلانجان ، فى كتابه : التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية ، عرض وتحليل مختار الجمال بصحيفة الفكر المعاصر عدد يوليو ١٩٦٨ «إن الجمهورية العربية المتحدة» (جمهورية مصر العربية حاليا) تمتلك عدداً كبيراً من الإخصائيين ذوى المهارة العالية – فيما عدا بعض التخصصات – أكثر مما يمكن استخدامهم فى مرحلتها الحالية من التنمية ، وبالنسبة لعدد السكان نجد أن عدد الطلبة الجامعيين أكبر من عددهم فى بريطانيا وضعف عددهم فى ألمانيا الغربية . هذا وإن كانت هذه الإحصائيات قد وردت فى الستينات من هذا القرن إلا أن لها دلالتها فضلاً عن أنها تشير إلى تقدم أكثر فى هذا المجال .

(٣) مرجع سابق .

وليس أدل على ضعف تقدير مجتمعنا للقوى البشرية العلمية تقديراً يتكافأ مع مكانتها من تلك الحوافز الضعيفة التى تجعل من العلماء الذين يصنعون العلم أناساً يهجرون وطنهم إلى أوطان تعتبر ، إن لم تكن بلاد أعداء ، فهى على الأقل ليست بصديقة ولا بمتعاطفة مع قضايانا الوطنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كنا نشكو من ظاهرة تسرب العقول إلى الخارج [١] فإن هناك هجرة أشد خطراً وهى هجرة العلماء من مراكز العلم والتربية إلى المناصب التنفيذية والإدارية [٢] . وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أننا لم نول هذا الجانب الهام فى بناء الأمم العصرية وهو العلم وصانعوه عناية تتكافأ مع مكانته وأهميته وخطره فى حياة الدولة المصرية .

وإذا أردنا مشيراً ما يدل على ضعف تقديرنا لإعداد التكنولوجيين لكفانا نظرة إلى ميزانية المعامل لكلية الهندسة جامعة القاهرة على سبيل المثال فلم تتعد مثلا عام ١٩٦٩ عن ١٧ ألف جنيه لأربعة آلاف طالب ، وهذا نقص كبير ، كما أن ما بهذه الكلية من أجهزة يرجع تاريخها فى معظم الأحيان إلى العشرين سنة ماضية فقدت معها جزءاً كبيراً من حساسيتها ودقتها وعصريتها [٣] .

---

(١) إن عبارة هجرة الكفايات «كما ذكرت الدراسات التى قام بها الكونجرس الأمريكى عن الموظفين ، بما تنطوى عليه من معانى الانتقاص . . عبارة ابتدعها البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة

The Brain Drain in the United states of Scientists, Engineers and physician: A. Staff. Study. House of Represen tativs Whashington, D.C., 1967.

وه هجرة الكفايات العربية تستنزف أعلى مستويات المهارة حيث تشير دراسة فى الجمهورية العربية المتحدة إلى أن ٥٨.٣٪ من المهاجرين من العلماء والمهندسين ، ٧٠٪ من حملة الدكتوراه ، ١٧,٥٪ من حملة الماجستير ، مالكولم سى . أديسشيا نائب مدير عام منظمة اليونسكو ، مقال ألقاه بالجامعة العربية – ديسمبر١٩٦٩ ، يرجع فى هذا إلى مستخلصات التدريب الذى يصدره الجهاز المركزى للتدريب بالجمهورية العربية المتحدة ، ص ١٤٤ صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة الثامنة ، العدد الثانى والعشرين كانون الثانى نيسان ١٩٧٠ ص ٤ – ٢٣ .

A. B. Zahlan, Migration of Scientists in Arab World, Beirut, 1979.

اتجاهات التعليم العام والفنى والمهنى فى الدول العربية واليونسكو ، مراكش ، ١٩٧٠

Parteners in Development, Report, of the Commision On International Development. Washington D. C. 1969.

(٢) جمال وحمدان (المرجع السابق) ص ٢٤ .

(٣) مرجع أسبق (الأهرام) فى ٢٤ / ٤ / ١٩٦٩

الإنفاق على البحوث العلمية :

وإذا قسنا مجتمعنا بمقدار ما ينفقه على البحث العلمى لوجدنا مخصصات البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدةحوالى ٥. ٪ من الميزانية العامة للدولة وبمقارنته بما تخصصه دولة متقدمة علميا وتكنولوجيا مثل الاتحاد السوفيتى مثلا لوجدنا أن مخصصات البحث العلمى فيه تصل إلى حوالى ٩.٢ ٪ من الميزانية العامة وفى هذا ما يدل ويؤكد على أننا لايمكن أن نصبح دولة عصرية تقوم على أساس العلم والتكنولوجيا ونحن نخصص للبحث العلمى مثل هذه النسبة الضئيلة[١] .

٣ – التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعنا بعد سنة ١٩٥٢ :

لعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة هى المنهج الأساسى والمنطلق الرئيسى للتقدم والعصرية . إذ أن هدفها الأساسى فى جانبها الاقتصادى هو العمل على زيادة الدخل القومى وبالتالى زيادة ما يخص الفرد من هذا الدخل القومى زيادة مستمرة ، فالهدف الأساسى لأى مجتمع نام (ومتقدم) هو ضمان أكبر زيادة فى الدخل القومى ونصيب الفرد منه من موارده المتاحة فى المدى الطويل[٢] .

---

(١) انظر ، عبد المجيد العبد : الثروة البشرية ، الجهاز المركزى للتدريب ، أبريل ١٩٧١ (العدد الرابع - قراءات فى تنمية الموارد البشرية) .

(٢) W. W. Rostow, "The Take-off into Self-sustained Growth" an Essay in, "The Economics of Underdevelopment, "Edited by A. N. Agarwala And S. P. Sing. Oxford University Press 1969. P. 450.

ويرى الاقتصاديون أنه إذا أرادت دولة ما أن تزيد من دخلها القومى ومتوسط دخل الفرد فيها فلابد أن تحقق ما يلى :

١ – توفير ظروف التنمية ومستلزماتها : وهى تلك العمليات التى يمكن بها توفير بعض الإمكانيات الضرورية للنمو والتقدم . وتشمل توفير التعليم والخدمات الصحية ، وبناء شبكات المواصلات والقوى المحركة ، ووسائل الاتصال وغير ذلك وكل ذلك يتحقق كماً ونوعياً بالقدر الذى تتطلبه مرحلة التنمية ونوعها .

٢ – تطوير وتحسين وسائل إنتاج المواد الأولية : وذلك باستخدام عمليات (دوال) إنتاج حديثة فى قطاعات إنتاج المواد الأولية .

٣ – تغيير الأنماط الإنتاجية الأساسية : وذلك بالتنويع فى إنتاج المواد الأولية أو عن طريق بناء بنية صناعية عصرية مناسبة أيضا لمرحلة التنمية . حيث يعتبر التصنيع الحديث أهم جوانب التنمية الاقتصادية .

Ibid. P. 450.

وهى فى جانبها الاجتماعى تستهدف تنمية المؤسسات الاجتماعية اللازمة لمرحلة الانطلاق كما أنها تستهدف تنمية القوى البشرية بجميع أنواعها ومستوياتها ومهاراتها الضرورية للتصنيع الثقيل واللازمة لمجتمع متمدين متحضر يدخل العلم بمناهجه وأساليبه كل موقع فيه . وكل مؤسسة به ، وكل بيت وكل نمط اجتماعى . يأكل الناس فيه بطريقة علمية ويفكرون ويتعاملون ويسيرون فى أبعاد حياتهم بطريقة علمية وبأخلاق علمية ديمقراطية .

وكان أمام مجتمعنا فيما بعد الثورة أن يتخطى التخلف بأسلوب علمى فكان سبيله إلى ذلك التنمية الاقتصادية المخططة تخطيطاً علميا بحيث تولى التصنيع الثقيل أهمية أساسية .

ولم تكن العدالة الاجتماعية وتحرير المواطن التى سبق لنا مناقشتها هى الدافع الوحيد لإجراءات التأميم وإقامة القطاع العام . وإنما كان ثمة هدف آخر لا يقل أهمية عنه ، ألا وهو تعبئة تلك الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المخططة ، حتى يتحقق للاشتراكية دعامتيها من كفاية وعدل .

والمتتبع لتجربتنا يجد أن مجتمعنا قد سار شوطاً ما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة . ولقد بدأ هذا الشوط فى شكل مشروعات وخطط جزئية للتصنيع والزراعة والخدمات . ثم بدأ منذ بداية الستينات فى وضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة أو هكذا أطلق عليها . فوضعت خطة السنوات العشر لمضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشر سنوات تبدأ من ١٩٦٠ – ١٩٧٠ وقسمت إلى خطة خمسية أولى ، وخطة خمسية ثانية : الأولى قد تمت فى ٦٤/٦٥ وحققت كثيراً مما استهدفته[1] . والثانية قد تعطلت بسبب العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى ١٩٦٧ . وليس معنى هذا أن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد توقفت بعد ١٩٦٧ ، ولكن أخذ التخطيط منذ ذلك التاريخ شكلا آخر يناسب الاستعداد للحرب ، وفى الوقت نفسه يحقق معدلات تنمية اقتصادية أكبر . ويدل على ذلك أننا قد ابتدأنا بالفعل من بداية السبعينات نبنى أول قطاع اقتصادى أساسى تصنيعى فى مرحلة الانطلاق وهو بناء « مصانع مجمع الحديد والصلب » . بعد

---

(١) لقد سبق للباحث أن قام بتحليل هذه الخطة ونتائجها وما تفرضه من مطالب على تنمية القوى البشرية وما فرضته بالفعل ، وما قصرت فيه التربية من حيث الوفاء بهذه المطالب فى رسالته للماجستير ١٩٦٨ (محمود السيد سلطان . دور التربية فى خطة التنمية الاقتصادية ، رسالة مودعة بمكتبة كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٦٧ .

إتمامنا لمصانع « الدرفلة » سنة ١٩٦٧ .

وهناك حقيقتان فى تجربتنا الأولى ، هى أننا قد حققنا فى مجال التنمية منجزات قل أن نجد لها نظيراً فى البلدان النامية . والثانية هى أن ما تحقق كان على يد القطاع العام .

فوفقا لدراسات الأستاذ هانسن كان معدل نمو الناتج القومى فى الفترة من ١١٣ إلى ١١٥ يساوى تماماً معدل زيادة السكان (الذى لم يبلغ ٢ فى المائة إلا فى أواخر الأربعينات) .

أما فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ فكان معدل نمو الناتج القومى ٦.٢ فى المائة (وفقاً لتقديرات هانسن[١]) .

ومعنى هذا تحقيق زيادة مطردة فى متوسط دخل الفرد – رغم الزيادة الكبيرة فى عدد السكان – طوال عشر سنوات ، فكيف حدث هذا التغيير؟ إن تأميم شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٦ ، وقيام المؤسسة الاقتصادية بتمصير الشركات البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٥٧ ، وتأميم المصالح البلجيكية فى ١٩٦٠ . وتمويل الدولة لبرنامج التصنيع الأول فى ١٩٥٨ وتصديها لبناء السد العالى ، ثم إصدار الخطة الخمسية الأولى ثم قوانين يوليو وما تلاها من إجراءات هو الذى أحدث مثل تلك الزيادة .

ولقد ساعد على إتمام كل ما أنجز وجود قوى بشرية قادرة على القيام بأعباء التنمية خططة . حتى إن تاريخ تلك الفترة يشهد بأن الإداريين والفنيين والعمال المصريين قد نجحوا فى أن تتم حركة تأميم من أوسع ما عرف التاريخ دون أن ينهار الإنتاج ، كما نجحوا أيضاً فى زيادة الإنتاج وتوفير فائض مول التنمية ثم مول المجهود الحربى ، كما نجحوا فى النهوض بمشروعات كانت تبدو من قبل أحلاما أو ضربا من المستحيل[٢] .

٤ – بعض سلبيات الإدارة وإيجابياتها :

إن مشكلة الإدارة من المشكلات التى تمتد جذورها فى مجتمعنا إلى تاريخ قديم ، فقد « ورثنا بيروقراطية قديمة من أقدم البيروقراطيات . ونظراً لعمرها الطويل يمكن وصفها بأنها

(١) هو اقتصادى سويدى محايد ، أستاذ بجامعة كاليفورنيا وغير اشتراكى ، أقام فى بلادنا حوالى سنتين درس فيها تاريخنا الاقتصادى المعاصر ، وخرج منه بنتائج على قدر عظيم من الأهمية . ودراساته مودعة بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله (مرجع أسبق) .

اكتسبت ملامح البيروقراطية التقليدية الجامدة المستقرة والتى تميل إلى مقاومة التغيير. وتاريخنا حافل بمراحل تاريخية وقعت خلالها تغييرات سياسية كبيرة . . ولكن استطاعت البيروقراطية أن تحافظ على كيانها دون تغيير[١] ».

ومع ذلك فقد صاحبت كثيرا من التغيرات السياسية قفزات فى مجال الإدارة المصرية . فإذا ما تتبعنا الإدارة فى العصر الحديث نجد أنه قد حدثت قفزة تحديثية فى هذا المجال فى الأيام القلائل التى عاشها الفرنسيون بيننا ؛ يبثون فينا الثقة ويدربون الأذكياء منا على الإدارة الحديثة مستخدمين اللغة العربية أداة لها . ولكن جاء محمد على ليحولها إلى سلطة أوتوقراطية مرة ثانية . وطول فترة تاريخنا الحديث صارت البيروقراطية أداة « لقيادة سياسية تتمثل فى عدد من الولاة من أسرة محمد على . وكانت تستمد كيانها ووجودها ، ونوع قيادتها وتفكيرها من نوع هذه القيادة السياسية . فكانت بذلك تعكس أهداف القيادة السياسية »[٢] .

وحينما تطورت الإدارة الحديثة وأخذت شكلا علميا عصريا متميزاً فإننا قد استعرنا بعضا من أساليبها وأشكالها وأنماطها . ولكننا نزعنا من هذه الأشكال والأساليب والأنماط جوهرها وعلميتها . فأصبحت إجراءاتها التنظيمية لوائح وروتينا معقداً . وأصبحت بيروقراطية عقيمة تتعامل مع الجمهور بلغة لا يفهمها وبأسلوب ليس فيه مصلحته ، بالضبط كما كان المستعمرون منذ أيام الأتراك والمماليك ثم من بعدهم الإنجليز . صحيح أن اللغة التى تستخدمها الإدارة اليوم هى لغة البلاد . وأن اللغة التى كانت تستخدمها الإدارة أيام الحكم المملوكى التركى ، وأيام الإنجليز لغة مغايرة للغة البلاد ، ولكن الانفصال الادارى والثقافى كان موجوداً فى الحالة الأولى ومايزال موجودا فى الحالة الثانية حيث تستخدم لغة – واللغة هنا فى الحالة الثانية بمعنى الأسلوب – غامضة تماما على الشعب .

وعندما قامت الثورة بتغييراتها فى المجال السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، تخلفت عملية التغيير الإدارى عن أن ترتفع إلى مستوى أهداف المجتمع ، ولم تلاحق عملية

---

(١) فؤاد شريف البيروقراطية فى مجتمعنا الجديد . . المشكلة . . والحل . ندوة اشترك فيها أساتذة إدارة مصريين لمناقشة الإدارة المصرية ومشكلاتها وهم : د . فؤاد شريف ، د . عبد العزيز الشربينى ، د . نجيب اسكندر ، د . مصطفى السعيد ، د . محمد حسن ياسين ، د . محمد سعيد أحمد ، عبد العظيم شرشر وسجلت فى مجلة الطليعة ، أبريل ١٩٦٥ ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ .

التغيير ، بحيث إن أغلب مشاكلنا المعاصرة يكمن وراءها مظهر أو آخر من مظاهر هذا التخلف . فلقد وجدت بيروقراطية تقليدية مشبعة بميل قوى لمقاومة التغيير ، حيث ترسبت فيها مؤثرات من الحكم العثمانى ، ومؤثرات اقترنت بالتغلغل الغربى والرأسمالى فى بلادنا ، ونمت وتربت على أن تكون أداة طيعة للقوى السياسية التى تحكم مصر ، كما أنها قد استمدت قيمها وأهدافها ومفاهيمها من ولاة لم تكن أهدافهم ومصلحتهم تلتقى مع أهداف المجتمع ومصلحته . وبالتالى فإنها لم تعمل من أجل أهداف المجتمع ولم تلتزم أمام هذا المجتمع بأى التزام يتحقق به تقدم هذا المجتمع .

ونحن نعلم أن البيروقراطية المصرية السابقة على الثورة قد تكونت فى ظل تركز السلطة السياسية فى يد فئة تدين بالولاء للإقطاعيين والمستعمرين لتخدم مصالحهم الاقتصادية . وبهذا تشكل نموذج من الطاعة لدى الأفراد والولاء لأصحاب المصلحة دون ميل إلى التصرف المستقل أو المناقشة الحرة الديمقراطية . وهما أساسان لاتخاذ القرار العلمى والديمقراطى .

وارتبطت بصفة الولاء هذه صفة أخرى أهمت القيادات القديمة للمراكز العليا ، وهى القدرة على ترويض المرؤوسين ، وتطويعهم لمطالب الوالى أو القانون الذى سن لحماية مصالحه ، دون مناقشة أو استخدام للذكاء الإنسانى أو للمنطق العقلى . فقضى على المبادأة والابتكار ، ومحاولة التجديد لدى العاملين على مختلف المستويات . وبذلك انتقلت هذه الاتجاهات من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الأدنى بتأثير القدوة . وبفعل أساليب القهر والعقاب . وغير ذلك من الدوافع المباشرة ، مثل التطلع للترقى والخوف من الفصل والجزاء .

ولقد سمحت مثل هذه البيئة ، وهيأت لخلق الشخصية الأوتوقراطية على مستوى الرؤساء[1] . وهى تلك القيادات التى تعتبر من أقوى دعامات الجمود وأشدها مقاومة للتغيير والتعصير . وهكذا نشأت وتدربت القيادات الإدارية قبل الثورة . ومن هنا تتضح الفجوة الكبيرة بين ملامحها وبين صفات الشخصية الإدارية كما يتصورها مجتمعنا فى بداية حركته فى التغيير الثورى .

---

(١) وهى الشخصية التى تتميز بالاعتماد فى سلوكها على قيم جامدة ، وعلى معايير أداء خارجة عن منطق الكفاية فى قدراتها الذاتية والتى تقف عائقاً دون تعديل أسلوب العمل إذا تناقض معها : الطر نجيب إسكندر ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ٢٩ .

أهم مظاهر الانحراف وأسبابه :

ولعل أهم مظاهر الانحراف الإدارى فى مجتمعنا يكمن فيما يأتى :

١ – إن من أخطر ما أصيبت به المنظمات الإدارية فى مجتمعنا على المستوى التخطيطى هو البعد عن الدراسات العلمية الميدانية لمشكلات الإدارة ولمتطلباتها ، واعتمادها على الدراسات المكتبية .

٢ – ومن أخطر ما أصيبت به – أيضا – هو خوفها من تحمل المسؤولية ، وعدم الجرأة على تغيير الواقع ، ومقاومتها للتغيير ، وضعف ميلها إلى الابتكار والتجديد والانشغال المفرط بالإجراءات والشكليات عن المشكلة الجوهرية والاحتياجات الفعلية ، والوقوع ضحية الوهم بأن الهدف هو تطبيق القوانين واللوائح بدلا من الهدف الحقيق الذى تستهدفه القوانين واللوائح[1] .

وفى تفسير أسباب مثل هذا الانحراف وجد مايلى :

١ – عدم توفر القيادات العلمية الإدارية القادرة على توجيه حركة الإدارة على مستوى المجتمع ككل .

٢ – عدم توفر المستوى العلمى المتخصص الذى يمكنه أن يعطى القيادة الإدارية دراسات علمية مستمرة وشاملة .

٣ – وإذا فرض ووجدت بعض الكوادر الإدارية العلمية التى يمكنها أن تحدث مثل هذه الحركة الإدارية العلمية ، وأن تقدم من الدراسات العلمية ما يسمح للتطوير الإدارى أن يحدث ، فإن رعاية المسؤولين لها على أعلى المستويات والتنسيق لقواها ولحركتها لا تتكافأ ، ولا ترتقى إلى المستوى الذى تتطلبه هذه الإدارة من الحركة والفعالية والكفاية .

– وطالما هيأت بيئة التنظيم لمرؤسات ظروف تكوين لشخصية الأوتوقراطية . فإن هذه القيادات تنزع بالتالى إلى فرض نمط معين من السلوك على من هم دونهم فى المستوى والمركز ، تفرض عليهم الانصياع للأمر دون مناقشة أو فهم ، وتفرض عليهم أن يتوافقوا مع التعليمات مهما كان سخفها وغباوتها ؛ فهذا التوافق وحده هو السبيل إلى اكتساب رضا الرؤساء ، وهذا بالتالى هو السبيل إلى الترقى فلا يصل الرؤساء الجدد إلى المراكز العليا إلا بعد أن يتكيفوا بطابع الشخصية الأتوقراطية التى خضعوا لها كمرءوسين فالرئاسات الأتوقراطية لا تنمى إلا مرءوسين ، ولا تفتح باب الترقى إلا « لأتوقراطيين جدد» المرجع السابق .

(١) فؤاد شريف – نظرية البيروقراطية الجديدة . الطليعة عدد ٤ سنة ١٩٦٥ ص ٢١ ، وفى أمراض البيروقراطية انظر نجيب إسكندر . الشخصية البيروقراطية والتطبيق الاشتراكى ، الطليعة عدد ٤ سنة ١٩٦٥ ص ٢٣ – ٣٥ .

٤ – إن فئات الإداريين لم يكونوا – فى الغالب – من أولئك الذين تدرجوا فى سلم الأعمال المختلفة حتى يدركوا دقائق الأعمال المختلفة . ومن هنا فقد حدثت أزمة بين القيادات الإدارية والقوى البشرية المنفذة للأعمال المختلفة لعدم إحساس القيادات بدافع السلوك المحرك لدى هؤلاء المنفذين والضرب على هذا الوتر الحساس فيهم .

وإذا كانت البيروقراطية المدنية أضعف من أن تقاوم التغيير الثورى جهرا وإيجابيا فإنها تغير جلدها ، وتنصاع بلا حوافز وتشد شدا إلى الحركة وتندفع دفعا فى الاتجاه ، وتتحرك – إذا تحركت – وتندفع – إذا اندفعت – بدافع الخوف لا أكثر ، وتقف فى طريق التغيير غير ملتزمة بأهدافه ، غير مندفعة بدوافعه ، غير متجاوبة مع بواعثه كما لو كانت بالوعى أو باللاوعى – تقاوم مقاومة سلبية[1] .

كما أن المنظمات البيروقراطية تعانى فى كثير من الحالات من ميول داخلية ، إلى التضخم (وهذا فى حد ذاته سلوك إقطاعى طبقى) أو ما يسميه باركنسون قانون « الهرم الصاعد » أو « الهرم الأكبر » . حيث ينمو حجم المنظمة دون أن توجد بالضرورة علاقة منطقية بين نمو الحجم ، واحتياجات العمل المطلوب . فهو نمو مفتعل غير طبيعى وغير صحى[2] .

كما أن هناك أسبابا أخرى لا ترجع إلى مثل هذا التفسير الطبقى نلاحظه مما قاله هارولد لاسكى فى أمراض البيروقراطية : « إن البيروقراطيين يكرهون الإقدام على التجارب الجديدة ، وينصرفون عن كل عمل ليست له سوابق ، ويفضلون طريق الحذر والحيطة على التصرف الجديد المثمر المستقل ، وكان لاسكى يؤكد بهذا القول بأن البيروقراطية لها أمراضها النابعة من ذاتها .

وما أشد فداحة الهزيمة التى يمكن أن تحدثها بيروقراطية فاسدة لأهداف التنمية والتقدم . ولأهداف التغيير الشامل والتعمير . فالبيروقراطية – بأمراضها – قد تهزم هدف

---

(١) المرجع السابق فؤاد شريف ص ٢١ .

(٢) وينبع هذا الميل فى تقدير « باركنسون » من رغبة البيروقراطى باستمرار فى مضاعفة عدد مرؤوسيه ، بقدر ما يرغب فى تقليل عدد منافسيه كما أن البروقراطيين يعرفون – غريزيا – كيف يخلقون العمل لبعضهم البعض بما يبرر ظاهريا على الأقل هذا التضاعف فطالما نجح البيروقراطى فى حماية مركزه من تهديد محتمل من مرؤوسيه فإنه يسعى إلى مختلف المستويات أشبه بنمو الفطريات أو الأنواع المنحطة من النباتات . يرجع إلى نجيب إسكندر مرجع سابق ص ٢٦ – ٣٣ .

التنمية السريعة الناجحة . . . وبدون التنمية الشاملة السريعة الناجحة اقتصادياً واجتماعياً لا تكون اشتراكية [١] . لا تكون عصرية .

وفى مواجهة هذه السلبية والقصور تجد القيادة الثورية أمامها عدداً محدوداً من البدائل المقترحة تتحرك فيها :

١ – إما أن تصفى البيروقراطية القديمة تماما ، وهو أمر ليس من السهل تنفيذه بقدر ترديده ، وليس بالحل الجذرى السريع كما قد يتصور ظاهريا ، وخاصة فى مواقف التحول الاشتراكى التى تبدأها تنظيمات سياسية ضعيفة لا تتوفر بين صفوفها كوادر كافية من المهنيين والفنيين الثوريين ، أو عندما تكون هذه الكوادر فى المجتمع – كوحدة – على شىء من الندرة كما نتوقع بالضرورة . وأخطر ما يتهدد هذه الاستراتيجية أن تؤدى إلى إحلال قيادات سياسية غير مدربة ، وغير مؤهلة مهنيا وفنيا محل قيادات مؤهلة ومدربة ، وإن تخلف نمو التزامها السياسى ، فتهبط كفاية الإدارة ، وبالتالى كفاية الإنتاج .

٢ – وإما أن تلجأ إلى قدر معين من التصفية الجزئية أو التنقية أو التغيير الانتقائى . وهذا هو البديل الوحيد والذى لا مفر منه [٢] .

٣ – وإما أن نستخدم الطريقة السلمية فى علاج أمراضها وتطوير سلوكها .

ولقد حاولت قيادتنا السياسية أن تعالج أمراض البيروقراطية هذه فى تجربتنا بحلول جزئية . وهذا ما يفسر أن مشكلة البيروقراطية لم تحل بعد حلا نهائيا فى مجتمعنا [٣] . فنحن لم نفعل الخطوة الأولى إلا فى حالات إحلال الوطنيين محل الأجانب . كما أننا لم نفعل البديل الثانى أو الثالث على أهميتها . وإنما لجأنا إلى ما يسمى المماطلة فى اتخاذ خطوات إيجابية نحو التنقية الجزئية أو التغيير الانتقائى بل لجأنا فى بعض الحالات إلى تكديس كوادر غير ذات كفاية فى الإدارة الحديثة على قلة درايتها بفنونها وأصولها ، وحتى بقواعدها البسيطة مما أدى إلى تعويق كثير من المشروعات . ويرى أهل الاختصاص فى هذا السبيل أن حل المشكلة يكمن فى التنمية . تنمية لقدرات الإدارة فى قيادات سياسية قابلة للتدريب والنمو ، وتنمية لوعى عقائدى فى قيادات مؤهلة مهنيا وفنيا للعمل الإدارى وقابلة للالتزام

---

(١) مرجع سابق ، نجيب إسكندر ص ٢٨ .

(٢) مرجع سابق ، فؤاد شريف ص ٢٢ .

(٣) مرجع سابق ، ص ٢٢ .

بأهداف المجتمع الجديد ، وعملية التنمية بهذا المعنى فى الاتجاهين متكاملة .

. . وتدفع الثورة التكنيكية فى مجال التنمية الإدارية على أنه يمكن تنمية دوافع جديدة وميول وقيم جديدة وإعادة تكوين الشخصيات القيادية والتأثير فى وعيها بطرق التدريب المستحدثة [١] .

ولعل من مظاهر الصحة نسبيا فى بعض المنظمات البيروقراطية مثل بعض المؤسسات التعليمية أو مراكز البحوث ، أن نلمس بوادر أو أعراض الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد ، وتدل هذه الصراعات على الأقل على موقف لم يستقر التوازن التقليدى فيه بعد بغلبة البيروقراطية القديمة على جيلها الصاعد وانصياع الجيل الجديد لنمط السلوك التقليدى [٢] .

والواقع أننا لسنا وحدنا الذين نواجه هذه المشكلة وإنما الدول المتخلفة جميعها تعانى بصورة أو بأخرى من ندرة هذا العنصر – عنصر التنظيم والإدارة . لا فى مجال الاقتصاد فحسب ولكن فى مجال المجتمع ككل – مجال إدارة مؤسساته ومنظماته ونظمه ، وصولا إلى هدف التقدم وتحقيقا لأهداف التنمية ، وذلك لأسباب عديدة أهمها الظروف البيئية ، والمفاهيم الاجتماعية التى تعيش فيها معظم هذه الدول [٣] .

---

(١) المرجع السابق . فؤاد شريف ص ٢٢ . (٢) المرجع السابق ، نجيب إسكندر ص ٢٦ .

(٣) بالرغم من نجاح عديد من الجهود التى بذلت للتنمية فى هذه البلاد فإن هناك بصفة عامة هوة مستمرة بين أهداف التنمية والآمال المعقودة عليها من جهة والنتائج الفعلية للأداء من جهة أخرى . ولقد أدى هذ القصور فى الأداء الفعلى إلى الإسراع فى دراسة الأسباب التى يرجع إليها مثل هذا الفشل ومن ثم توصلت كل من الحلقة التى عقدت لدراسة المشكلات الإدارية العاجلة للحكومات الأفريقية (التى عقدت فى أديس أبابا بأثيوبيا من ٢ ١٢ أكتوبر ١٩٦٢ ، والوثيقة رقم E CN 4 18) وجماعة الخبراء التى درست المشكلات الإدارية الكبرى التى تجابه الحكومات الآسيوية) التى عقدت فى بانجكوك تايلاند من ١٨ ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ ، وتقرير اللجنة (إلى أن القصور فى التنفيذ بالنسبة لخطط التنمية يرجع إلى حد كبير إلى القصور فى الإدارة ، وأن المعوقات الإدارية لسير التنمية فى الموضوع المتكرر فى كثير من التقارير عن التخطيط والتنمية بما فى ذلك تقرير المتابعة لمسكرتير لعام عن عقد التنمية . (مرجع سابق ، لجنة الدولية للعلوم الاجتماعية) ص ١٧ . وكما يندر أن تتوفر الظروف المشجعة على الإصلاح الإدارى الشامل .

انظر وثيقة الأمم المتحدة (STISCIAC. 612.9. 1967) بعنوان الإدارة العامة لأى هدف ؟ تعلم ، ألبرت وترسون ، مثلا على وجهة النظر هذه) فى تلك البلاد النامية فكذلك تفعل هذه الدول المتعبر الإدارى فى تخطيط التنمية فلم تخط المقدرة الإدارية لجهاز الحكومى إلا بقدر ضئيل من الاهتمام ، وكثيرا ما أغفلت المثالية التقليدية بين التخطيط والتنفيذ فى الماضى الاهتمام بدخان واقع المقدرة الإدارية للجهاز التنفيذى فى الخطة نفسها . وليس ما يتردد كثيرا من حديث عن سلامة الخطة واقتصار العيب على التنفيذ إلا دلالة على مدى الفصل بين التخطيط وواقع المقدرة الإدارية ، مرجع سابق (اللجنة الدولية للعلوم الاجتماعية) ص ١٨ .

والواقع أن سنوات الثورة وبخاصة السنوات الأخيرة منها قد شهدت اهتماما بمشكلة الإدارة . فعقدت لها اللجان ودعى لها الخبراء . وعدلت لوائح ثم أعيد تعديلها ، وقدمت أبحاث ومقالات تؤكد قصور الإدارة المصرية عن القيام بدورها . ومع ذلك فإن ما أنفق من وقت ومن جهد فى رأى المشتغلين بعلوم الإدارة حتى ١٩٦٧ على الأقل لم يغير من الأمر شيئاً ، وإن كان قد أفاد من حيث اتساع قاعدة الاهتمام بموضوعها وإحساس الجميع إحساسا قويا به واتفاقهم على وجوب النظرة الجديدة والعميقة التى تنفذ إلى جذورها[١] .

وإذا أردنا أن نحلل هذه الأسباب فى مجتمعنا طارحين السؤال على النحو التالى :

لماذا فشلنا حتى نهاية الستينات وربما فى وقتنا الحاضر فى خلق إدارة علمية سليمة ؟ هل الأسباب التاريخية السابق ذكرها هى وحدها المسئولة عن كل سلبياتها ؟ وما دورنا فى تحريك إيجابياتها ؟

والواقع أن هناك أسبابا عديدة لذلك الإخفاق . فيرى البعض أيضا أن فشلنا يرجع إلى أننا نظرنا إلى قضية الإدارة نظرة إدارية بحتة ومن هنا كنا نهتم بحديد ما يكتنف لوائح الإدارة من تعقيدات وما يحيط بها من غموض . ولذلك كانت تشكل اللجان لعلاج هذا الأمر ، وأغلب أعضائها من الذين سبق لهم الاشتراك فى وضعها . وهذا أمر طبيعى . فمن الذى يستطيع أن يحل مشكلاتها غير متخصصى الإدارة أنفسهم مادامت المشكلة إدارية . فإذا بالإدارة ينتابها تعقيد جديد يحل محل القديم . وإذا بالتوضيح يحتاج إلى توضيح فتتوالى المنشورات المفسرة ، ويفسر المنشور بمنشور آخر ، وتتعدد التفسيرات بتعدد وجهات الإفتاء .

والواقع أن الإدارة إلى جانب كونها قضية إدارية فى أبعادها إلا أنها قضية سياسية واجتماعية كذلك بالدرجة الأولى[٢] . وهذا يتطلب أن ننظر إليها فى ضوء عدة اعتبارات سياسية واجتماعية واعتبارات تنبع منها نفسها أهمها :

إنها اتخذت سبيلا للتحكم والتسلط فى تاريخنا الطويل على نحو ما أشرنا . وبحكم التحول الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يمر به مجتمعنا فإن الإدارة من أكثر الميادين التى تتسابق عليها القوى المختلفة التقدمية والرجعية . بل أكثر من هذا أن عملية التطور الاشتراكى نفسها تنبت قوى جديدة تريد أن توقف التطور عند الحد الذى تتوهم أن تخطيه

(١) محمد خفيف . توسيع قاعدة الاجتماعية للإدارة ، مقال مجلة الطليعة . عدد غير عادى ، فبراير ١٩٦٧ السنة الثالثة . ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣ .

مهدد لمصالحها الخاصة . والإدارة ميدان هام يمكن أن تستخدمه هذه القوى الجديدة فى هذا الصدد ، لا بهدف العودة بالمجتمع إلى الوراء كما تعمل القوى المعادية التقليدية بل بهدف حلم آخر وهو تجميد الموقف[١] .

ولقد قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فوجدت الإدارة فى مجالات النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى فى معظمها سواء فى ذلك مناصبها العليا والمتوسطة ، وحتى عدد غير قليل من المناصب الدنيا فى أيادى الأجانب من شتى الجنسيات ، وكان جانب لا يستهان به فى أيادى المتمصرين الذين لا تربطهم بمصر أية صلة من صلات الولاء ، وكانت الإنجليزية أو الفرنسية هى لغة التعامل فى هذه المجالات . وذلك على الرغم من كل القوانين التى صدرت قبل الثورة ، والخاصة بتحديد نسب من الوظائف للمصريين ، وباستخدام العربية كلغة الاتصال بين الشركات والحكومة ، وكان لهذا الوضع نتائج أهمها[٢] :

١ – عدم توفر الخبرة الإدارية (بمعناها التكنيكى) لدى عدد كاف من المصريين ليحل محل الأجانب فى إدارة المشروعات التى كانت قائمة ، على قلة عددها ، إدارة سليمة من الناحية الفنية البحتة .

٢ – إن عقلية المصريين القلائل الذين أتيحت لهم فرص الخبرة الإدارية تشكلت بالاتجاهات والتقاليد والنظم التى تخدم أساساً رأس المال الأجنبى لا حتى رأس المال المصرى الخالص وما يتضمنه هذا من تبعيته للفكر الأجنبى والإعجاب بكل ما هو أجنبى إعجابا يصل فى بعض الحالات إلى حد التقديس ، والانعزال عن الواقع المصرى وإغماض العينين عن كل ما فيه من جوانب مشرقة مضيئة ، بل التقليل من شأنه وأحياناً احتقاره .

أما الإدارة الحكومية فأمرها يختلف ، فبعد قيام الثورة كانت مناصبها القيادية بمختلف مستوياتها فى أيادى المصريين ، أى أن المشكلة لم تكن تمصير الإدارة الحكومية ، أو مشكلة نقص الخبرة الفنية فى الإدارة الحكومية . ولكن المشكلة ، على العكس ، كانت فى الواقع هى توفر هذه الخبرة بالذات وقوتها وامتداد جذورها إلى أبعد الأعماق فى مختلف مجالات النشاط الحكومى . ذلك أن النقطة الهامة فى هذا الصدد هى لصالح من جندت هذه الخبرة عبر السنين الطوال ، وأية عقلية كانت توجهها ، وأية تقاليد أرستها ، وأية أفكار زرعتها فى عقول الجهاز الوظيفى بجميع أفراده ومستوياته .

---

(١) المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤ .

لا جدال فى أن الإدارة الحكومية كانت بكل طاقاتها ووسائلها مجندة فى خدمة المصالح المشتركة للاستعمار ولرأس المال الأجنبى والأسرة الملكية وكبار ملاك الأرض والرأسماليين المصريين ، وضد مصالح الجماهير وبوجه خاص مصالح الفلاحين والعمال . وأن التقاليد التى أرستها والأفكار التى زرعتها تقاليد وأفكار تدعم انقسام المجتمع إلى قلة من السادة المستغلين وغالبية من الكادحين المستغلين لحسابهم ، تقاليد وأفكار تمجد المال لا العمل وتقيس أهمية الفرد بما يستطيع أن ينشئه من صلات نسب أو قربى أو زلفى مع القلة الحاكمة ، تقاليد وأفكار فى جوهرها نفس التقاليد والأفكار التى أرستها الإدارة الأجنبية فى مجالات الاقتصاد .

وتتمثل نقطة الضعف الثانية فى القدرة المحدودة للجهاز الإدارى بحكم ضيق مجال نشاطه وعدم تنوعه إذ لم يكن الجهاز الإدارى يهتم إلا بحفظ الأمن والنظام ، وخلق الظروف الملائمة للتجارة والاستثمار اللذين يخدمان مصالح الأجانب وما يدور فى فلكهم من توابع محلية .

وما إن تستقل البلاد إلا وتواجه بمهام عديدة ومتنوعة ومختلف بعضها عن بعض ، مهام تتطلب خبرات متعددة ومتنوعة ، لإقامة سياسة اقتصادية مستقلة . وكان الطريق لذلك هو التصنيع . الأمر الذى يدفع بها إلى خضم العلاقات التجارية العالمية وإلى استخدام أحدث الوسائل الفنية وإلى إنشاء وسائل النقل والمواصلات العصرية وإنشاء مراكز للتدريب . وغير ذلك من مهام عديدة يتطلبها التصنيع ، هذا فضلاً عما يتطلبه البناء داخليا من خدملت مختلفة . وكل هذه مهام لم يتدرب الجهاز الإدارى عليها ولم يلم بتفاصيلها ولا بعموميتها إلماماً كافياً لا من حيث الحجم ولا من حيث النوع .

وإذا أضيف إلى ذلك كله اختيارنا لطريق التنمية الاشتراكية حلا لمشكلاتنا[1] اتضح ضخامة المهمة الملقاة على عاتق الإدارة وتعقدها ومقدار تنوع الخبرات التى لابد أن تحيط بها ، والعقلية الجديدة التى يجب أن تتسم بها والتقاليد والأفكار والقيم التى يجب أن تغرسها فى العقول وفى النفوس . وإن نظرة عابرة إلى أبعاد الآفاق التى بلغها النشاط الإنسانى فى مجتمعنا ، كما وكيفا وتنوعا ، فى الريف أو المدينة ، على الحدود أو قلب الوادى ، فى الزراعة أو الصناعة ، فى المال أو التجارة ، فى الخدمات أو إنتاج السلع ، لكفيلة بأن

(١) ميثاق العمل الوطنى .

يحس كل إنسان بهذه الحقيقة .

ومن الأسباب التاريخية لمشكلة الإدارة عندنا هو شعور الجهاز الإدارى الذى ورثناه بحريته المطلقة فى التصرف وبكيانه المستقل الذى لا سلطان لأحد من الشعب عليه ، ولقد كان ذلك أمراً طبيعياً فى مجتمع قبل الثورة ، فلقد كان جهاز الطبقات الحاكمة وكانت قياداته كلها من أبناء تلك الطبقات . ويقصد بالحرية والكيان المستقل الانفصال تمام الانفصال عن جماهير الشعب وعن رقابتها انفصالا جعل الجهاز الإدارى لسنوات طويلة فى مركز السيادة بالنسبة إلى هذه الجماهير ، حتى أصبح مؤسسة ضخمة قائمة بذاتها لها تقاليدها وقيمها التى تربى العاملين بها على احتقار الجماهير وقدراتها ، وحتى أصبحت كلمة «جمهور» فى نظر الجهاز الإدارى تعنى حقارة الشأن ، وأصبحت كلمة الحكومة «أو الميرى» مقترنة بالسلطة والغطرسة والوضع المتميز يلصقها بنفسه كل عامل بالجهاز الإدارى حتى ولو كان لا يقوم إلا بأتفه الأعمال»[1]

ولقد ووجهت الثورة إزاء هذه المشكلات بتحقيق مهمتين أساسيتين فى مجال الإدارة منذ يومها الأول :

١ – سد النقص فى الخبرة حجما وتنوعا وكفاية بشكل مطرد ومنتظم لا يتخلف عن النمو المطرد فى مجالات النشاط الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . .

٢ – العمل على أن ينتقل جهاز الإدارة من مركز السيادة إلى مركز خدمة الجماهير ليكون أداتها الثورية فى نضالها من أجل تحقيق أهدافها .

وهما مهمتان مرتبطتان ببعضهما بحيث لا يمكن تأجيل إحداهما إلى أن تنتهى من أداء الأخرى . وبحيث لا يمكن النجاح فى إحداهما إلا إذا نجحنا فى الثانية فى نفس الوقت .

فإلى أى حد نجحنا فى أداء هاتين المهمتين ؟ وما هى أهم المشكلات الحديثة التى واجهتنا بها ظروف التطور وماذا كان أثرها على قضية الإدارة ؟

ما من شك فى أن الدولة قد بذلت جهداً واتخذت خطوات عديدة فى سبيل سد النقص فى الخبرة حجما وتنوعاً وكفاية عن طريق التوسع فى التعليم العالى والبعثات ، وعن طريق معاهد الإدارة ومراكز التدريب وبرامج الكفاية الإنتاجية ثم الاستعانة بالخبرة الأجنبية .

غير أن الشكوى الآن من انعزال معاهد العلم وكلياته عن واقع مشاكلنا . مما يشكل

---

(١) المرجع السابق . (محمد حفيف – الطليعة) ص ١٥

عقبة رئيسية فى سبيل إعداد هذه الخبرة ، فإذا أخذنا الكليات والمعاهد العلمية التى يتخرج فيها من سيكونون بعد سنوات قليلة من تخرجهم فنيين إداريين (المهندس والكيماوى والزراعى والصيدلى والطبيب . . إلخ) لم نجد فى برامجها ما يؤهل الخريج لأية مهمة إدارية . . . كم من خريجى الزراعة مثلا تعلم كيف يدير مزرعة أو جمعية تعاونية أو كيف يتعامل مع القوى الاجتماعية المختلفة فى الريف ؟» .

«كم من خريجى الهندسة أو العلوم درس المشاكل الإدارية التى تعترض طريق الإنتاج الذى سيكونون مسئولين عن تطويره وزيادته مسئولية فنية إدارية لا فنية فحسب ؟ ماذا يعرفون مثلا عن الميزانية أو عن العمالة أو عن التمويل ؟

وإذا أخذنا المعاهد والكليات النظرية التى تخرج الإدارى البحت لا نجد الأمر أفضل بكثير . نجده يجد البون واسعاً بين ما يدرس من أساليب الإدارة المثلى وبين الواقع وما يفرضه عليه سياسيا واستراتيجيا .

وليس هناك من طريق إذن سوى أن يتعلموا داخل مجالات العمل نفسها . ولكن ممن يتعلمون ؟ من الموجودين بالعمل ، أى المستويات الإدارية العليا ثم مجموع العاملين[1] » .

* * *

وبعد :

هذا هو مجتمعنا المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ . جسنا خلال ثقافته ، تحليلا وتقييما ، بمعايير الحرية والديمقراطية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتخطيط العلمى الشامل : والإدارة العلمية . وأرجأنا النظر إلى التربية فيه بهذه المعايير أيضاً إلى فصل مستقل ، لما للتربية من وزن خاص .

ولقد كانت نظرتنا لواقع هذا المجتمع نظرة تقريرية ، اكتشفنا بها كثيراً من إيجابيات تجربة التعصير فيما بعد الثورة وبعضاً من سلبياتها .

وعلينا الآن – وقد أصبح ذلك سهلاً ميسوراً – أن نجيب عن سؤال يراود كثيراً من المفكرين مؤداه : لماذا برغم كل هذه الجهود وبرغم إيجابيات تجربة التعصير فيما بعد الخمسين – لم تصبح مصر دولة عصرية ؟ حتى إننا إذا قارنا مصر بغيرها ، وقارنا معدلات

---

(١) محمد الحفيف ، توسيع القاعدة الاجتماعية للإدارة ، مقال مجلة الطليعة عدد غير عادى فبراير ١٩٦٧ السنة الثالثة ص ١٥ - ١٦ .

التنمية فيها نسبناها إلى مجموعة الدول النامية .

إن مصر لم تصبح دولة عصرية لأن التجربة كانت بها سلبيات أعاقت المسيرة ، فلم يسر العلم فى أعصاب ودماء هذه الأمة كمنهج للحياة . ولم تعش الديمقراطية فينا حياة سوية . فلقد كانت الجماهير فى حاجة لفترة من الزمن لتحس التجربة وتتفاعل معها تفاعلا سويا . ورغم إجراءات التحرر الاجتماعى ، والاقتصادى السالف ذكرها ، إلا أنها كانت فى حاجة إلى تعليم وتثقيف وتربية . وهذا شىء لم يتحقق بعد مع نسب الأمية العالية التى ذكرناها .

ولم نتمكن بعد من شروط الإدارة العصرية ومتطلباتها . أى لم نتمكن بعد من فهمها وممارستها ممارسة سوية بعيدة عن كل تعقيد ومثالب وعرقلة لمسيرة التنمية المخططة . ولم نتمكن بعد من رسوخ تقاليدها وعرفها . ولم نتمكن بعد من الشخصية الإدارية المتكاملة علميا ، وتطبيقيا ونفسيا . وبذلك ظلت معدلات تنميتها دون المعدلات التى تحققها الدول العصرية . وظلت شروط الدولة العصرية مفتقدة بيننا .

ولم نتمكن بعد من التخطيط العلمى الشامل . وتجربتنا فى الستينات مثلا قد كانت مثالا صارخاً على ذلك . حيث جمعت خطط القطاعات المختلفة فى كتاب . وكفانا منها ذلك مبرراً لتسميتها بالخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومى دون أن يكون هناك تكامل والتقاء فعلى بين هذه القطاعات . ولعل أهم مثل على هذا ، ذلك التباعد والخصام والفرقة بين إعداد القوى البشرية كماً ونوعاً ، وحاجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة من القوة العاملة . هذا إلى جانب أننا قد افتقدنا كثيراً من خصائص التخطيط وسماته وشروطه ، وبالتالى لم نجن ثماراً مكتملة النضج فى تلك الفترة .

ونحن فى كل هذا الضياع لم نضع أيدينا بحق ، وبشكل دقيق على محور هذه الخصائص جميعها وهو الذكاء الإنسانى وإبداعاته ، واكتفينا إلى الآن بالاستعارة والنقل من الخارج .

ومن استقراء تاريخ الحضارات الأصيلة يمكن القول بأنه يستحيل أن تكون هناك حضارة أو مدنية أو نهضة أصيلة لأمة دون أن يكون لها مخترعوها ، وإبداعاتها العلمية والتكنولوجية والفنية بشكل سائد ودقيق .

تحفظ أخير ، هو أننا لم نعدد السلبيات فى هذه المجالات كلها . وإنما اكتفينا بالإشارة

دون التصريح . والتلميح دون التوضيح . وفى واقع الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والإدارية ، والتعليمية مزيد لكل عاشق فى الدراسة وراغب فى البحث .

أما أسباب هذه الإخفاقات التحديثية فإننا نجدها خلال مناقشتنا لتجاربنا فى التحديث المصرى فى العصر الحديث منذ الحملة الفرنسية على مصر والتى مثلت دراما بكل معنى . فلقد قضينا تلك الدراما الطويلة عبر قرن ونصف من الزمان فى محاولات للتنمية بعد السبات العميق - محاولات اكتنفتها أهداف ، ونصبت فيها لهذه الأهداف العراقيل والعقبات والشراك . فمثلاً تتكون طبقة شعبية مثل الطبقة البرجوازية التى وجدت فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر أيام الحملة الفرنسية ، ولكن سرعان ما يقضى عليها حاكم هى التى اختارته ونصبته واليا عليها . هو جد لأسرة تربعت على عرش الحكم المصرى ما يقرب من قرن ونصف من الزمان - هو تاريخ مصر الحديث كله : تاريخها فى السيطرة الأجنبية عليها . وتاريخها فى محاولة النهضة والتحديث . وتاريخها فى الكبت والاستغلال . وتاريخها فى اليقظة والتنوير : متناقضات وصراعات . دراما بكل معنى وبكل تشكيل .

وتتكون الطبقة الشعبية البرجوازية ثانية عندما تميل شمس نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر للمغيب . ولكن ولاة مصر يفتحون أبوابها على مصراعيها لرأسمال الأجنبى ، وللتدخل الخارجى ليقهرها فى عقر دارها . وتستدين مصر بسبب محاولات التحديث الظاهرية السطحية التى قام بها ولاتها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وبدلا من أن تنهض مصر ، تكبو كبوتها الكاسرة ليحتلها البريطانيون . فيفسدوا فيها كل شىء - ثقافة واقتصادا وتعليما وسياسة وتنويراً .

وتظل محاولات الإفساد المخططة هذه طوال التاريخ المصرى الحديث إلى قيام ثورة ١٩٥٢ .

يتكون الجيش والأسطول القويان أيام محمد على ، ويتكون لدى المصريين ثقة عالية بالنفس . ولكن محمد على ينحرف بها إلى تكوين إمبراطورية ، وإلى محاولة القضاء على الثورات التحررية فى البلاد العربية وفى بعض البلاد الأوربية فتتنبه البلاد الأوربية الكبرى القوية فى ذلك الوقت فتقضى تلك القوى الكبرى على هذين الركنين الهامين فى بناء الدولة الحديثة . ولما كانت لهذه الدول الكبرى محاولاتها السابقة لاحتلال مصر فإن هذه الرغبة قد

ازدادت قوة وضراوة . خاصة بعد إحساسها بأن مصالحها أصبحت أكثر تعرضاً للتهديد عن ذى قبل . وتحولت هذه الرغبة إلى مخططات جادة للسيطرة لا على مصر وحدها ، ولكن على بلاد المنطقة العربية كلها . . ولم ينته القرن التاسع عشر إلا وقد تحقق للبلاد الأوربية هذه الرغبة باحتلال جميع البلاد العربية .

يتعود المصريون على الإسهام فى حكم البلاد ، وفى تولى المناصب الإدارية ولو بنسبة لا تتكافأ معهم كمواطنين لهذا البلد . وتأخذ الإدارة لدى المصريين خطا متصاعداً مدًّا وجزراً إلى أن يأتى الاستعمار البريطانى فيحولها إلى إدارة إنجليزية صرفة وإلى سلطة أجنبية تماماً .

يتعلم المصريون منذ أيام الحملة الفرنسية على مصر العلوم الحديثة . ويتحمسون لتطبيقها فى مجالات الحياة المختلفة . ويتدعم هذا الاتجاه بعد إنشاء التعليم الحديث فى مصر أيام محمد على الذى أنشأه ليغذى جيشاً إمبراطوريا . وبقضاء القوى الأوربية الكبرى على هذا الجيش وتحديد عدده وتقليم أظافر النسر الإمبراطورى فى ذلك العهد ليتربع على عرش مصر وحدها له ولأبنائه من بعده ، يقضى هو على التعليم الحديث وينحسر مده ، وتقلل مدارسه فى أواخر عهد ذلك الوالى الألبانى الطموح للمجد الشخصى على أشلاء أبناء مصر الحقيقيين . ويأتى من بعده عباس وسعيد ليغلقا ما تبقى من المدارس . ولكن كيف لشعب دبت فيه الحياة أن تميته قوى دخيلة ؟ ! ومن هنا قامت محاولات شعبية أصيلة لفتح المدارس والتبرع لها ، وتكوين الجمعيات من أجلها – ذلك فى أيام إسماعيل . ويأتى الاستعمار أيام توفيق ليضيق من فرص التعليم حتى يكاد يخنقها وتنخفض ميزانيته . ولكن القوى الشعبية تناهضه وتقاومه ، وتفتح المدارس الأهلية لتعليم أبناء الشعب .

يتعود المصريون الحياة الدستورية ويألفون الحياة القومية والوطنية منذ أيام نابليون . ويأتى محمد على ليقضى على الزعامات الشعبية – ولكنها تتكون من جديد أيام إسماعيل . وتقوم بثورتها العرابية أيام توفيق . . ويأتى الاستعمار ليقضى عليها . ولكن كيف يتأتى له ذلك مع شعب ذاق حلاوة الحرية . . يشعر هذا الشعب بهذا الكابوس فيحاربه ، ويطالب بالاستقلال السياسى والاقتصادى وبالحياة النيابية . ويقوم الشعب بثورته الشهيرة ١٩١٩ فتستقل مصر استقلالا جزئيا ١٩٢٢ ويصدر دستور ١٩٢٣ .

وتفقد الثورة مضمونها الاجتماعى فتقوم حياة نيابية سطحية . ويحاول الاستعمار أن

يخلق فى ظل تلك الحياة النيابية السطحية معوقات للتقدم والتطوير . ويخلق العملاء ويسيطر على مقدرات الدولة اقتصاديا وسياسيا وديمقراطيا فتعيش مصر حياة نيابية شكلية ، وتنال مصر استقلالا ظاهريا . ولكن فى حقيقته استعمار يتحقق فيه كل أهداف الاستعمار الاقتصادى والسياسى .

ولكن الشعب يتنبه لكل هذا فيزداد إقبالا على الثقافة وعلى التعليم وعلى تكوين الجماعات الوطنية التى تحاول مناوأة كل هذه المفاسد .

ويثور الشعب المصرى سنة ١٩٥٢ ليرث دولة متخلفة تابعة اقتصاديا وسياسيا لدولة أجنبية ، أو لدول أجنبية . وليتكشف له أن العالم يعيش فى حضارة غير تلك الحضارة التى يعيشها ، حضارة الذرة والإلكترونات والتسيير الذاتى والتخطيط العلمى الشامل والديمقراطية الشعبية .

ثم يحاول الشعب المصرى فى تلك الفترة أن ينهض . وأن يحقق تنمية فى جميع المجالات لكى يواكب ركب الحضارة المعاصرة . فيقوم بكل ما ذكرناه فى تلك الفترة . . ولكن كل ما حققناه فى مجال التنمية ، والتطوير ، والتعصير ، لم يرق بالدولة إلى مواكبة عصرها . ومن ثم فهى تستهدف وتحاول الوصول إلى أبعاد وخصائص هذا العصر . فأى أهداف تستهدف إذن ؟ وماهى صورة الدولة التى تستهدفها ؟ وما مطالب ذلك على التعليم المصرى الراهن ؟

أمام الملاحظ لأوضاع الحضارة العصرية ومقوماتها وخصائصها ، ولأوضاعنا وما حققناه فيها من تغيرات وتطورات ، خاصة بعد ثورة يولية ١٩٥٢ صورتان تجعلنا نقول بأن كل ما حدث من تغيرات عرضنا بعضها ليس هو كل ما تستهدفه دولتنا أو يجب أن تستهدفه . ويمكن أن يعتبر ما تحقق فى مجالات التنمية الاقتصادية مثلا من الشروط الضرورية اللازمة لمرحلة التهيؤ للانطلاق الاقتصادى . ويصبح أمامنا على الجانب الاقتصادى شوط كبير لكى نحقق الانطلاق . ونحقق بعد ذلك مجتمعا على مستوى اقتصادى نحقق فيه بناء تكنولوجيا ، ونشيد حضارة علمية تستبطن العلم العصرى بكل نظرياته وتطبيقاته ، مما يفرض على التربية مسئوليات معينة محددة فى هذا المجال .

كما يمكن اعتبار ما حققناه كذلك فى مجال الإدارة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية مرحلة مبدئية للتهيئة لمتطلبات المرحلة العصرية إذا أحسن تنظيمها وتحريك إمكانياتها . وتصحيح أوضاعها فى مجالاتها المختلفة . وهذا فى حد ذاته يلقى على التربية

بمسئوليات ، ويحدد لها أبعاداً ومواقع للعمل .

كما يمكن اعتبار السلبيات التى عرضنا لأمثلة منها فى جميع المجالات : إدارية واجتماعية واقتصادية مجالا خصبا للتربية لتسدد سهامها إليها لتحرر الأفراد والجماعات منها .

كيف يتقدم المجتمع إذن منطلقاً من إيجابياته ، ومتحرراً من سلبياته ؟ وما مطالب ذلك على التربية ؟

لكى يتقدم أى مجتمع فإنه يضع يده على خصائص «المرحلة العصرية» الرئيسية ومقوماتها ، ويستوعب ويتمثل ويهضم أسسها الفكرية وأساليبها ومناهجها التطبيقية . فلا يكفى فى هذا الصدد مجرد المعرفة بهذه الخصائص والمقومات وإطلاقها شعارات ونداءات دون تمثلها تمثلا حقيقيا ، ومعرفة الوسائل الإجرائية وأساليب الوصول وأدوات التحرك إليها بفعالية وحنكة – بسرعة ودقة ومهارة . فلا يكفى أن تعرف مثلا أن العلم والتكنولوجيا ، والتخطيط الشامل ، والتخطيط التربوى للوفاء بحاجات المجتمع والاقتصاد من القوى العاملة والوظائف المدنية والإدارية ، وأن الإدارة العلمية والتعليم الذى يستبطن خصائص هذا العصر هى الخصائص الرئيسية للعصرية ، وإنما تتطلب هذه الخصائص والمقومات لكى تسرى فى شرايين المجتمع مغذية إياه أن تدرس نظم هذا المجتمع ومؤسساته وتحلل إلى مكوناتها وجزئياتها وذراتها تحليلا علميا دقيقا . وذلك لمعرفة العوامل المحددة والحاسمة فيه . ثم بدراسة المدخلات التى يحرص على إيجادها المجتمع ليصبح بها دولة عصرية يستطيع أن يختار من هذه المدخلات مكونات (Components) استراتيجية ، ويخضعها لعمليات تفاعل ، بحيث تعطى أكبر عائد أو مخرج عصرى يحقق عصرية الدولة[1] .

---

(١) لقد جاء العلم العصرى ومناهجه منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين بمنهج للتغيير الاجتماعى على أساس من التحليل العلمى سمى بمنهج «تحليل الأنظمة» بغية الوصول إلى صنع قرارات فى كل ما يتعلق بتغيير هذه الأنظمة الاجتماعية وتطويرها : تخطيطا وإدارة وتنفيذا .

ولعل الصلة بين تحليل الأنظمة وصنع القرارات هى أقوى ما فى هذا التحليل من مقومات فيها يصبح القرار أداة فعالة فى تطوير النظام الكبير الذى ينصب عليه ، أو على نظمه الفرعية أو المصغرة . إذ أن قضية التغيير أو التطوير فى كثير من الأنظمة ليست فى مجرد تحليلها العلمى والتوصل إلى مقترحات أو بدائل لتعديلها أو تغييرها ، وإنما هى فى أن توضع هذه المقترحات أو البدائل موضع التنفيذ ، أى تتحول إلى قرارات مسئولة .

انظر : محمد أحمد الغنام ، تحليل النظم Systems analysis من مطبوعات المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإداراتها ببيروت ١٩٧١ ، ص ٣٢ ٣٣ .

إن التعصير تنمية وتطوير وتغيير جذرى شامل وموجه لتحقيق سمات وخصائص ومقومات تحققت فى دول هذا العصر المتقدمة . ومن هنا فنحن فى حاجة إلى تطوير جذرى فى أنظمة مجتمعنا . وبالتالى فنحن فى حاجة إلى تطوير جذرى فى مهاراتنا ، ومعارفنا ، واتجاهاتنا . بل ربما فى قيمنا وأخلاقنا وسلوكنا بوجه عام .

ومعنى هذا أننا فى حاجة إلى أنظمة جديدة ، أفضل مما هى قائمة ، أى أنظمة بديلة . وفى حاجة إلى بناء بشرى من نوع جديد يحقق لهذه الأنظمة الجديدة أهدافها بنجاح . وفى عصر علمى فإنه من قبيل الفقدان والخسارة وضياع الوقت والجهد ألا يتم هذا التغيير بأسلوب علمى يدرس ويحلل السبل ويخطط لبناء أفضل لأنظمة هذا المجتمع [١] . أسلوب ينظر إلى حقائق الواقع ومعطياته فى شكل نظام أو أنظمة تتضمن مجموعة من العوامل المترابطة الممتدة بين مدخلات لموارد سواء أكانت موارد طبيعية أم بشرية أم تربوية أو قيمية من ناحية ونتاج هذه الموارد من ناحية أخرى . أسلوب يخرج علينا بنظام جديد بديل يفضل ما هو قائم كفاية وفعالية [٢] . ويكون ذلك بالمفاضلة بين بدائل لهذا النظام ، ربما على أساس نموذج رياضى ، مما يتطلب رسم صورة للعناصر الرئيسية فى هذا النظام أو الأنظمة أو البرنامج أو البرامج وللعلاقات بينها ، وبالذات بين مدخلاته (وهذه تتحول إلى تكلفة) ومخرجاته أو ناتجه (وهذه وثيقة الصلة بأهدافه) [٣] . ولا يتطلب النمط أو النموذج أن يكون بالضرورة ، وفى كليته نموذجاً رياضياً ، وبخاصة إذا كنا أمام نظام « اجتماعى » أو « تربوى » .

ونحن إذا كنا أمام دولة ذات مخرجات « متخلفة » نتيجة لعدم تمثل حضارة العصر التكنولوجية العلمية بكاملها ، ولعدم تمثل الأساليب الإدارية والعلمية والديمقراطية تمثلا كاملا أيضاً ، ويوجد بها تلك السلبيات المشار إليها ، إلا أنها تريد مخرجات « تقدم » أو « عصرنة » .

والسؤال الذى يطرح أمامها هو : ما مدخلات التقدم والعصرية التى تحتاجها هذه

(١) المرجع السابق .

(٢) مرجع سابق ، ص ٧ ٨ .

(٣) ولعل هذه المتطلبات كلها نجدها فى ذلك المنهج العلمى المستحدث وهو « تحليل الأنظمة » الذى وصفه (ألبى تشوفن بأنه سلسلة متصلة من تحديد للأهداف) ؛ ثم تصميم لنظم البديلة لتحقيق هذه الأهداف . ثم تقييم لهذه البدائل فى ضوء فعاليتها وكلفتها ؛ ثم إعادة النظر فى الأهداف وفى المتغيرات الأخرى التى يقوم عليها التحليل ثم تكرر بدائل جديدة ، وإيجاد أهداف جديدة . . وهكذا . مرجع سابق ص ٩ - ١٠ .

وهذا الوصف يوضح إلى أى مدى يتصف هذا المنهج بالدقة والموضوعية والصدق والواقعية ، وهى صفات وخصائص تجعله ذا مكانة فى مجال المجتمع مناظرة لمكانة المنهج العلمى فى مجال العلوم الطبيعية .

الدولة لكى تحصل على مخرجات لدولة عصرية . وهذا هو التحدى الأساسى أمام بناء الدولة العصرية فى مصر. وعليها أن تواجهه بدراسة علمية تكرس لها كافة الجهود والإمكانيات .

فإذا كان للدولة العصرية صورة وأبعاد معينة ، تستمدها من معايير متقدمة مثل : نسبة التعليم بين الكبار والصغار ، ومتوسط دخلها القومى والفردى ، واعتمادها على اقتصاديات الصناعة التكنولوجية وميكنة الزراعة . كما تستمدها من معدلات النمو الاقتصادى المرتفعة ، ومعدلات التوزيع المرتفعة . ومن معدلات ما يخص الأفراد من ثمرات الحضارة العالمية المعاصرة ونتاجها من السلع الاستهلاكية المرتفعة وما يخصهم من نسب الأطباء والرعاية الصحية والاجتماعية الرفيعة المستوى . . فضلا عن بعض اعتبارات كيفية يصعب قياسها لكن يمكن تحديدها بوجه عام ، فإن ذلك يتطلب أن نفكر فى كيفية إحداث التعديل أو التغيير فى مدخلات النظام الاجتماعى ككل ، والأنظمة الاجتماعية التى تكونه على نحو يؤدى به إلى مخرجات أفضل تحقق تلك المعايير التى تحققت فى الدول العصرية . والبحث لايدعى أنه يحاول أن يدرس كيفية تحقيق ذلك فليس فى مقدور ذلك. ولكن يكفيه أن يثير الاهتمام حول هذا التحدى الكبير. وأن يؤكد أن بناء الدولة العصرية المصرية يحتاج إلى جهود ودراسات علمية كثيرة متعاونة ومتآزرة ، يسندها وعى شعبى كبير لمجتمع متعلم ، ونضج سياسى وقومى عظيم يجعلها قضية سياسية وقضية نهضة قومية بكل أبعادها .

على أن هذه الجهود ينبغى أن تعمل فى إطار عدة خصائص عصرية هى التى ركز البحث عليها . حيث تعتبر ضمانات وشروطا للعصرية . كما تعتبر وسائل إليها وأهدافا لها : وهى الديمقراطية والحرية والعلم والتكنولوجيا والإدارة العصرية والتخطيط الشامل .

والسؤال الذى نحاول الإجابة عنه بعد مناقشة الواقع والأمل هو :

ما مطالب هذه الخصائص العصرية على التربية ؟ خاصة إذا كنا أمام إيجابيات وسلبيات مثل تلك التى عرضناها فى تجارب التحديث المصرى .

المطالب التربوية للتعصير :

عندما ننظر فى واقعنا من خلال ما تحقق لدينا من إنجازات . وننظر إلى خصائص الحضارة المعاصرة التى ناقشناها نجد أننا فى حاجة إلى تعميق ما أنجزنا فى مجال هذه

الخصائص العصرية . وهذا عمل تربوى أولا وأخيراً .

فتجربتنا فى الديمقراطية والحرية والتحرر تتطلب أن تضع التربية كل طاقاتها وإمكانياتها ووسائلها وأهدافها ومناهجها وإعداد مدرسيها فى خدمة أغراضها وأهدافها ومهاراتها وأساليبها .

وتجربتنا الوليدة فى مجال العلم الحديث والتطبيقات التكنولوجية لا ينبغى أن ينعزل عنها هذا التعليم . وإنما يجب أن يمارس نشاطاته من خلالها فى الحقول والمصانع وأماكن البحث العلمى ليشد أزرها نحو العلم والتكنولوجيا العصريين .

وتجربتنا فى مجال التنمية التخطيط لضبط الحياة الاجتماعية ، وضبط الطبيعة والسيطرة عليها تحتاج إلى تعميق وتأصيل علمى على المجال النظرى والتطبيق . كما تحتاج إلى أن تخطط التربية بحيث تحقق أهداف التخطيط الشامل .

وتجربتنا فى الإدارة التى هى انعكاس لمنهجنا فى تسيير أمورنا مليئة بالسلبيات . وهى تحتاج إلى جهد تربوى ضخم : لتتعلم الإدارة فى معاهد العلم لخلق الشخصية المديرة إدارة سليمة بعيدة عن كل أمراض الإدارة التى نعيشها .

إن كل ما واجهته تجاربنا من عقبات ، وما صادفته من سلبيات ينبغى دراستها ومعرفة أصولها وأسبابها الكامنة فى شخصياتنا . ويتطلب كل هذا تحريرنا منه . وهذا مجال التربية الأول لكى تسهم فى تعصير المجتمع . فبقيامها بهذا الدور تنطلق من منطلق اجتماعى صميم ، ومن منطلق علمى حقيق ، مستهدفة تحقيق خصائص العصر خالية من السلبيات ومسيجة بالإيجابيات .

المطالب التربوية للحرية والديمقراطية :

إن الديمقراطية بقيمها ، وأساليبها تتطلب نوعا معينا من التفكير . وقد جاء التفكير العلمى ليقترن بها ويدعمها[١] حيث إنهما يتفقان منهجاً ويشتركان فى كثير من الأهداف ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، حينما عرضنا لرأى جون ديوى فى اتساقها واندمجها واعتبار كل منهما أساسا للآخر . أى أن الديمقراطية أساس التفكير العلمى[٢] فى انطلاقه ونموه ،

(١) انظر فى هذا الصدد : محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة مارس ١٩٧١ ص ٣٣٤ .

(٢) وانظر كذلك المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ٣٣٦ .

والتفكير العلمى أساس للديمقراطية فى موضوعيتها وصياناتها من التعصب الأعمى .

والحرية الديمقراطية بهذا تتطلب من التربية تنمية الذكاء ، وتنمية الأسلوب العلمى فى المجال الاجتماعى ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى كل موقع تربوى ، وتمثل الأساليب الديمقراطية فى العملية التعليمية وفى الإدارة التربوية بجميع أشكالها ومستوياتها .

كما أن الديمقراطية ممارسة اجتماعية عامة فى السياسة والحياة الاجتماعية كلها وهى تتطلب مهارات معينة لكى تمارس بصدق . ومن ثم فهى تفرض على التربية أن تنشئ أجيالها على تقاليد الديمقراطية ومهاراتها ، وأن تنمى لها حاجاتها المختلفة .

كما أن السلبيات المختلفة فى مجال تجربتنا الديمقراطية فى الحقبة الأخيرة مثل محاولة بعض العناصر الانحراف بالديمقراطية فى مجال التمثيل الشعبى وفى مجال الحكم بخلق مراكز قوى ونفوذ كل هذه المسائل ينبغى أن تدرس عواملها وأسبابها وأن تقارن بتجارب الديمقراطية فى مجتمعات نجحت فى ممارسة ديمقراطية سليمة ، لا فى المجال السياسى فحسب ولكن فى مجال الحياة الاجتماعية برمتها .

وأن تكون مثل هذه الخبرات مجالات تربوية حية لتوجيه بناء البشر على إيجابياتها وتحريرهم من سلبياتها وتحصينهم ضدها .

المطالب التربوية للتغير التكنولوجى العصرى :

إذا أردنا أن نلقى نظرة على مجتمعنا فى ضوء ما تحدثه التغيرات التكنولوجية العصرية لرأينا أننا قد ابتدأنا ندخل الميكنة فى مجال الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى . وهذا يجعلنا نجابه نتيجة لهذه الميكنة عدة نتائج منها أننا فى حاجة إلى عمال مهرة وتكنولوجيين قادرين على الوفاء بمتطلبات هذه الميكنة . كما أننا نواجه فائضا من العمال اليدويين مخيفا ، يشكل عبئاً ضخماً على الاقتصاد وعائقاً فى طريق الانطلاق ، كما تشير إلى ذلك دراسة قام بها أحد علمائنا على أحد القطاعات الصناعية [1] .

وفى معرض ما تسببه التكنولوجيا من آثار على المهارة يذكر أندرسون ما يؤكد مثل هذه الأوضاع حيث يقول : إن إدخال التكنولوجيا العصرية فى وسائل الإنتاج فى أى مجتمع ، يؤثر على قوة العمل . فالأوتومية مثلا تحدث تغييرا جذريا فى مستويات المهارة . وفى علاقة

(١) وهى الدراسة التى قام بها (الأستاذ الدكتور / رشدى سعيد) ونشرها بجريدة الأهرام فى ١٠ / ٨ / ١٩٧٠ .

العامل بالآلة وبزملائه الآخرين ، وبهيئة الإدارة فى مصانع الإنتاج الوفير نظراً لاختلاف ظروف الإنتاج وعدد العاملين وما إلى ذلك . كما تحدث تغييرا فى أساليب الإشراف على العمل . وكذلك يقلل إدخال الميكنة فى ميدان الإنتاج الزراعى العمل اليدوى بنسبة كبيرة [١] مما يترتب عليه انتقال عديد من العمال الزراعيين واليدويين إلى ميدان الصناعات الجديدة ، والخدمات التى تتطلبها ، وتظل أعداد ضخمة من هؤلاء العمال الزراعيين واليدويين بلا عمل [٢] . وبذلك يعانى المجتمع الذى يرتاد ميدان التكنولوجيا حديثا من فائض فى عدد العمال غير المهرة ونقص حاد فى العمال المهرة لأن الأخيرين يحتاجون لفترة إعداد وتدريب طويلة نسبيا قد تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات بعد تعليم متوسط .

كما أن العصر يضع أمامنا تجاربه التى خاضتها معه وفيه الدول العصرية المتقدمة . وهذه التجارب تتطلب منا سقوط جل ما درجنا عليه من أنظمة وأفكار سواء فى المجال الاقتصادى أو المجال الاجتماعى . حيث فتحت تجارب هذا العصر أمامنا آفاقا رحبة ، وفكت رموزاً كثيرة أعطتنا مكتشفات ومستحدثات وتطبيقات علمية فى جميع مجالات الحياة المادية والاجتماعية ، إذا ما استرنا بها فإننا نستطيع أن نحل كثيرا من مشكلاتنا . وبالنسبة لما يذكر عن الإنتاج وهبوط معدلات الإنتاجية فيه قياسا إلى الأجر المستحق للعامل غير المتدرب فى بلدنا نجد أن الدول المتقدمة قد حلت هذه المشكلة بالدخول فى مجال الإنتاج الكبير ، وذلك بالكشف ثم بتشغيل خامات المناجم الضخمة . . والتى يسمح توزيعها ووضعها العام بالميكنة الكاملة ، وفى تجميع الزراعات الصغيرة وتشجيع التعاونيات وتوحيد مواصفات قياسية لحاجات المبانى حتى يمكن إنتاجها إنتاجاً كبيرا وإدخال الميكنة فى أعمال كثيرة مثل أعمال الرصف والحفر وجميع عمليات تحريك الأرض أو تطهير الترع ، وفى عمليات الشحن والتفريغ .

وإحداث مثل هذه الثورة الجذرية فى القطاعات المختلفة فى المجتمع يفرض على التربية مطالب خاصة بإعداد وتدريب قوى بشرية ، قادرة على القيام بمتطلبات عملياتها ومسايرة

(١) Op cit, (C. Arnold Anderson) pp. 259—272.

(٢) ولقد حاولت الصين ونجحت فى تخطى هذه العقبة بأن اعتمدت فى ذلك على تطبيق نظرية Labor intensive production فى مجال الزراعة . وتبقى القضية بالنسبة لهذه العالة الكثيفة هى : كيف يتحول هؤلاء العمال من عمال أميين لا يباكبون العصر إلى عمال مدركين فاهمين لأبعاده وخصائصه بالتعليم الوظيفى .

تغيراتها السريعة . ومكتشفاتها المتلاحقة ولابد من تدريب وتعليم قوى هذا المجتمع العاملة على أساس المعدلات العصرية وعلى أساس متطلبات الآلات العصرية من تشغيل وتركيب وصيانة فضلا عن صناعتها فى حد ذاتها . ولابد أيضا من فهم علاقات الإنتاج التى يخلقها إدخال هذه الآلات ومن إدراك لفعالية الإنتاج والإنتاجية فى حياة المجتمع والفرد . ويتطلب كل هذا اهتماما متزايدا بإقامة أنظمة تعليمية تواجه هذه المطالب بفعالية ، وبالذات فى قوة العمل الماهرة .

وإذا أردنا مزيدا من التحليل بصدد مواجهة حاجات القوة العاملة الماهرة نجد أن التربية مطالبة بأن تلعب دورها فى مجالين اثنين :

أولهما : فى مجال القوى العاملة اليدوية التى تقوم حتى الآن بأعمال يدوية فى مجالات إنتاجية تقتضى ظروف التغيير إدخال الميكنة فيها . فإن ذلك يتطلب تدريبها على التكنولوجيا الحديثة . كما يتطلب القضاء على أميتهم تماما . إذ من المعروف أنه « عندما يبدأ دخولها يكون قطاع كبير من قوة العمل فى الغالب من الأميين وغيرالمهرة . ولكن ينبغى أن يكون هناك كحد أدنى أقلية متعلمة وأن يكون هناك عدد من المهارات الفنية . وبذلك يخلق نمو العمليات التصنيعية مطلبا أمام التعليم لتدريب هذه المهارات[١] .

ثانيهما : فى مجال إعداد القوى البشرية للصناعات الثقيلة ، والإنتاج الكبير . حيث تعانى الدول التى تدخل ميدان التكنولوجيا من نقص المهندسين والمحاسبين والمديرين . ويعزى هذا النقص إلى النظم التعليمية غير المعدة إعداداً مناسباً ؛ مما يلجئ الدول ذات الاقتصاد الاشتراكى والمخطط إلى وضع خطط مركزية للتعليم لتخريج الفنيين المطلوبين .

صعوبات أمام إجابة المطالب التربوية للتغير التكنولوجى العصرى .

إننا إذا تعمقنا فى دراسة مجتمعنا نجد أننا نواجه ثلاث مشكلات تربوية ونحن نأخذ بأسباب التكنولوجيا :

١ – فنحن نعانى من جهل بعض الآباء وصرف أبنائهم عن التعليم الابتدائى فى الريف . كما نعانى من الأمية التى تبلغ حوالى ٧٠ ٪[٢] من المجموع الكلى للسكان . كما تشير

(١) Op cit, (C. Arnold Anderson) pp. 259– 272

(٢) سالم محمد غانم (العدم البشرى الفادى فى المرحلة الابتدائية) مقال بجريدة الفكر المعاصر ، العدد ٧٢ ، فبراير ١٩٧١ ، ص ٧٣ .

الإحصاءات التى توافرت فى أوائل الستينات عن الطاقة العاملة فى جمهورية مصر العربية المتحدة إلى أن ٨٩٪ من هذه الطاقة بين أمى وملم بالقراءة فقط . أما نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية والثانوية فهى ٦,٢ ٪ أما من يحملون مؤهلات عالية فتبلغ نسبتهم ٦,٢٪[١] .

« ولاشك أنه قد طرأ تعديل على هذه النسب خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد أعداد الخريجين من مراحل التعليم المختلفة ودخولهم فى الطاقة العاملة . غير أن هذا التعديل مازال محدوداً ، وخاصة بين غالبية الطاقة العاملة بسبب تواضع الجهود التى تبذل فى مجال محو الأمية بالقياس إلى ضخامة المشكلة[٢] .

٢ – كما أننا نعانى من فائض فى خريجى الكليات النظرية وعدم الإقبال على التعليم الفنى[٣] .

٣ – كما أننا نعانى من الانحراف بأهداف التعليم الفنى وعدم قدرته على مواجهة متطلبات العصر التكنولوجية[٤] .

وجهل الآباء وصرف أبنائهم عن التعليم الابتدائى فى الريف ، وكذلك الأمية ، وعدم الإقبال على التعليم يشكل كل هذا بعداً اجتماعيا يحدد أمام التربية مجالا تلعب فيه دوراً هاما لمواجهة متطلبات التكنولوجيا إذا هى استطاعت أن تنفذ إلى الميدان الاجتماعى مصوبة إلى أهداف ثقافية وقيمية ، وإذا استطاعت أن تخلق حوافز جديدة وأن تؤثر على سياسة الأجور

---

(١) و(٢) محمد الغنام (مستقبل التعليم فى البلاد العربية من المنظور المالى) ، مقال فى صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٥ ، كانون الثانى – نيسان ١٩٧١ ، ص ١٨ .

(٣) قراءات فى تنمية الموارد البشرية ، العدد الرابع (الثروة البشرية) أبريل ١٩٧١ الجهاز المركزى لتنظيم ، ص ٧٠ – ٧١ .

(٤) ولقد أكدت دراسة قام بها أندرسون عن البلاد النامية مثل هذه النتائج . ويرى أن الأميين سيكونون عالة على مجتمع التكنولوجيا . كما أنهم غير صالحين للعيش فيه . وأن مشكلة فائض الأفراد الذين تلقوا تعليما أكاديميا لها عدة جوانب منها عدم وجود وظائف مناسبة لهم ، ونجد أنهم لا يرغبون فى الغالب فى العمل بعيداً عن المدن . الأمر الذى يترتب عليه نوعا من البطالة المقنعة . وتلك الزيادة تخلق مشكلة للدول النامية أثناء التحول نحو الانطلاق الاقتصادى . كما أن مشكلة عدم الاهتمام بتلقى التدريب المهنى تبدو عائقا فى الطريق نحو التكنولوجيا العصرية . وينبغى على الدول النامية أن تنشئ المدارس المهنية التى تخرج قوى بشرية تتطلبها خطة التنمية . وفى بعض البلاد النامية نجد المدارس المهنية والصناعية خاوية أو على الأقل لا نجد إقبالا عليها إلا اضطرارا لأن سكانها لا يقدرون وظيفتها أو لأنهم لا يجدون سوقا طيبة لخريجيها .
Op cit, (Arnold C. Anderson p. 272)

والحراك الاجتماعى المهنى فى الدولة .

أما الانحراف بأهداف التعليم الفنى ، وإهمال حوافزه فذلك يجعلنا نفكر فى حوافز تجذب القوى البشرية إلى هذا النوع من التعليم لإعداد قوى عاملة قادرة على الإنتاج والارتفاع بمستواه[١] .

المطالب التربوية للتخطيط :

إذا كانت التربية تلعب دوراً أساسيا فى تحقيق الأهداف القومية للدول ، وإذا كانت إمكانيات التطور التكنولوجى تعتمد على التوسع السريع فى التعليم لإعداد العمال المهرة والتكنولوجيين بمستوياتهم المختلفة الذين تحتاج إليهم الدولة ، وإذا كان الاستقرار السياسى والأمن العسكرى يفترضان ويفرضان توفير خدمات نامية فى التعليم موجهة لصالح الدولة [٢] ؛ فإن ذلك قد أبرز أبعادا جديدة لدور التربية فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموما ، والتعصير خصوصا . ومن قبيل ذلك أن التخطيط التربوى قد أصبح فى جزء هام منه يخطط ليفى بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة كما ونوعا[٣] . كما يفى بحاجتها من المفكرين والمبدعين والمخترعين والرواد من الكوادر الإدارية العصرية . أى أن من مخرجات التربية الأساسية تلك القوى العاملة التى يتطلبها الاقتصاد وقطاعات المجتمع المختلفة سواء فى مجتمع عصرى أو فى مجتمع يريد أن يأخذ بأسباب العصر . ولكن كيف حتمت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخطيط التربوى :

---

(١) محمد الغنام ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢) فيليب هـ . فينيكس ، التربية والصالح العام ، ترجمة السيد محمد الغزاوى ، يوسف خليل ومراجعة محمد سليمان شعلان ، ص ٢٦ - ٢٧

(Philip H. Phenix, Education and the Common Good, Publiched by Harper and Row, Puolichers, New York, 1961).

(٣) H. S. Parnes, O.E.C.D., The Mediterranean Regional Project Forcasting Educational Needs For Economic and Social Development. p.17.

عبد الفتاح ناصف ، (التعليم وقوة العمل) مقال فى مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، القاهرة من ٢٠ - ٢٣ فبراير ١٩٧١ ، لجنة اقتصاديات التعليم ، ص ٧ - ١٠ .

رسالة الباحث فى الماجستير (دور التربية فى خطة التنمية الاقتصادية) على الاستنسل مودعة بمكتبة كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٦٧ .

لقد سبق أن أشرنا إلى أهمية التصنيع فى عمليات التنمية . ومن ثم أهميته فى عمليات التعصير. وإذا ما استرجعنا هنا ما تواجهه الدول النامية من متطلبات التصنيع ، والإدارة ، واستثمار الموارد الطبيعية والموارد المادية ، واستخدام الآلات والتكنولوجيا العصرية فى التصنيع وفى المجالات الاقتصادية الأخرى لاستطعنا أن نقول إن هذه العناصر الحضارية المعاصرة والعصرية تخلق أدواراً جديدة . وكلها تتطلب تنمية للموارد البشرية على مستوى عال جدًّا من المران والمهارة والقدرة العلمية والتطبيقية ؛ لأن نقصها فى هذه البلاد يسبب مشكلة حادة كمشكلة رأس المال ، إن لم تكن أشد وطأة . وما لم تستطع الدولة أن تنمى مواردها البشرية العالية المستوى ، والتى يتطلبها التصنيع الحديث بغير شرط ولا قيد ؛ فلن تكون قادرة على أن تستخدم الأموال التى قد تتوفر لتنميتها . ففى كل الدول الآخذة بأسباب التو اليوم ندرة فى الموارد البشرية الاستراتيجية تهدد بأن تكون فى وقت أو آخر عاملا مقيداً للنمو الاقتصادى .

والموارد البشرية الاستراتيجية اللازمة للتنمية الصناعية تشمل المنظمين ورؤساء مجالس الإدارات والمديرين والعلميين والمهندسين وغيرهم من الفنيين . . وهم فى كل مجتمع لا يمثلون إلا أقلية صغيرة من السكان ، لكنهم عوامل التصنيع والمحركون الأوائل له ، وهم الأقلية التى تحمل بين ضلوعها بذور المجتمع الصناعى[١] .

---

(١) ج . دوجلاس براون وفردريك هاربسون ، تنمية الموارد البشرية فى الدول النامية ، ترجمة عمر القبانى ، ١٩٦٦ ص ٨٧ – ٨٨ .

(High– -Talent Manpower For Science And Industry. An Appraisal of Policy at Home and Abroad by J. Douglas Brown and Frederick Harbison, 1957).

C. Arnold Anderson, "The Impact of the Educational System on Technological Change and Modernization", in Industrialization and Society, Edited by: Bert F. Hozelitz and wilbert E. Moore. Unesco—Mouton, 1970, pp. 272—273.

إن استخدام التكنولوجيا العصرية يجعل الدول النامية تعتمد على (الخبرة الفنية) التى قد لا تتوافر إلا فى البلاد المتقدمة صناعيا ، لذلك فهى تحاول استيراد المهندسين والعلميين وأحياناً المديرين المهنيين الذين هى بحاجة إليهم . ويذكر كل من هاربسون ودوجلاس فى هذا الصدد أن مصر منذ ١٩٥٧ تملك مصانع النسيج الكبرى تحت إدارات مصرية خاصة ، لكنها تستخدم بعض الأجانب كمستشارين فنيين وتنظيميين ، مثل هذا الإجراء يمكن أن تتبعه الدول التى تتصنع والتى يتوافر لها بقدر كاف نواة من المنظمين والمديرين الوطنيين . على أن لهذه الطريقة أيضا عيوبها وقيودها ؛ ليس أقلها تلك التكلفة الفاحشة التى تكون نتيجة لمرتبات هؤلاء المعارين وضيقهم بالعمل تحت إمرة ملاك ومديرين وطنيين . عدم وتفهمهم للغات والعادات الوطنية والقومية ونتيجة لتلك العيوب والقيود تجد الدول ذات الطموح الكبير إلى التصنيع أن الاعتماد على استيراد القوى البشرية الاستراتيجية هو فى أحسن صورة إجراء انتقالى مؤقت . صحيح أن الدول التى تتصنع تستطيع أن تتطلع إلى الدول المتقدمة حاليا بالنسبة لخلق الأفكار الجديدة كالكشف عن نظريات مادية =

هذا وإن كانت الموارد البشرية الاستراتيجية – السابق ذكرها – ذات أهمية أولى بالنسبة للتصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن هذه العمليات كلها تتطلب تعلما من كل نوع . فمن الأمور الهامة بالنسبة للتغيير وللتجديد عموماً خلق الأنماط الثقافية المناسبة لإدخال وسائل تكنولوجية جديدة فى مواقع التنمية والتعليم ذو دور فى الكفاية الإنتاجية . فحتى التعليم الابتدائى لا يعمل على تغيير عادات الاستهلاك فحسب ، ولكنه يؤثر أيضاً على المهارات الإنتاجية والاتجاهات . وإلى جانب أنه يقوم ببعض المهارات فى اللغة والحساب ، فإنه يطور العادات الاجتماعية التى تيسر عملية التنظيم . ويؤثر بذلك على الأوضاع الاقتصادية[١] .

وهناك عائدات سياسية واقتصادية تنتج عن التعليم الابتدائى . فالمجتمع المتعلم الذى تلقى تعلما أوليا يكون أكثر استعداداً للعمليات الاقتصادية ، من المجتمع الذى يرتكز على الصفوة من المتعلمين . ولا يمكن إقامة الروابط بين الهيئة الاجتماعية عن طريق حفنة من المثقفين والفنيين الذين يكرسون أنفسهم لهذا الهدف . وتؤدى هذه الاعتبارات إلى التأكيد على التعليم الابتدائى والمتوسط[٢] فى هذه الدول النامية لمحو الأمية بين السكان[٣] على المدى الطويل ، بجانب محوها بين الكبار على المدى القريب[٤] .

وحاجة الدولة النامية للتعليم الثانوى لا تقل عن حاجتها للتعليم الابتدائى . وذلك لتخريج العاملين فى الأعمال الكتابية والمساعدين الفنيين والمعلمين . وكذلك لإعداد الطلبة

جديدة أوترويض القوى النووية أوتركيب مركبات كيمائية أوتطبيق واسع الخيال لمواد جديدة وأشكال هيكلية لحاجات معروفة ، وإلى حد ما تستطيع أن تعتمد على الخبراء الأجانب لمساعدتها فى اختيار واستخدام التكنولوجيا المعروفة فى الحاجات المحلية ، لكن لابد أن تنمى محليا مواردها البشرية الاستراتيجية وتنمى كذلك أبناءها القادرين على التخطيط والمبادرة وبناء التنظيمات التى تربط العوامل البشرية والمالية والتكنولوجية فى مشروعات صناعية فعالة . مرجع سابق ، ص ٩٠ - ٩١ (تنمية الموارد البشرية فى البلاد النامية) .

(١) G. Arnold Anderson, "The Impact of the Educational System on Technological Change and Modernization., An essay in "Industrialization And Society" Edited by: Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore, Unesco—Mouton 1970, p. 266.

(٢) Ibid p. 267.

(٣) مرجع سابق ، ٩١ (تنمية الموارد البشرية فى البلاد النامية) .

(٤) Op. cit (Gunnar Myrdal-Asian Drama vol. III) pp. 16–51 1961 International Bureau of Education and UNESCO, Literacy and Education, for Adults, Geneva, 1946.

للتعليم العالى والبحوث التطبيقية[1] ووجود مثقفين متعطلين ليس مظهرا من مظاهر الاستثمار المضيع فى توليد موارد بشرية عالية المستوى فحسب ، وإنما هو مصدر للاضطراب السياسى والقلق الاجتماعى . وهذا يتطلب أن تقوم الدولة بعمل تخطيط شامل تقدر فيه احتياجاتها من القوى البشرية على المدى الطويل والقصير . وعلى الدولة أن توسع الاستثمار فى التدريب العلمى والهندسى والإدارة العليا وأن تقتطع من الاعتمادات ما يجعل الأولوية للتعليم الفنى والإدارى أمراً واقعيا . ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك إذا ما نظر للتعليم على أنه مقوم من مقومات مستوى المعيشة العالى الذى يفترض أن التصنيع يساعد على تحقيقه . وعلى ذلك ففى هذه المرحلة التى يتركز فيها الاهتمام على تنمية قدرة الدولة على النمو الاقتصادى يجب أن تعطى الأولوية للإكثار من المهارات النادرة المتصلة بأهداف الإنتاج .

وبالإضافة إلى الموارد البشرية الاستراتيجية للتصنيع يجب أن يوجه الاهتمام بطبيعة الحال إلى الوفاء بمطالب التعصير الزراعى . وكذلك إلى الوفاء بحاجة المدارس والجامعات من الأساتذة ، وتدريب الموظفين الكتابيين ، وبعض الأنواع الأخرى من العاملين اليدويين المهرة ، وكذلك المهن المتصلة مباشرة بالعمليات الإنتاجية . إذن على الدولة أن تفكر فى التعليم كاستثمار يتطلبه النمو الاقتصادى السريع بدلا من النظر إليه على أنه منفعة يجب أن يستمتع بها كل أفراد المجتمع قبل أن يتحقق النمو الاقتصادى .

هذا وتؤكد تجارب الدول المتقدمة أن أسرع وأجدى الوسائل لتنمية المهارات اليدوية

---

(١) وتبعاً لأهمية أنواع التعليم المختلفة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبعاً لعجز إمكانيات الدول الآخذة فى التصنيع والدول الراغبة فى التعمير حديثاً عن الوفاء بسد مطالب التعليم الاقتصادية فإن هذه الدول تواجه مشكلات معقدة يصبح معها اتخاذ القرارات شيئاً كما نصبح الأولويات فى تنمية القوى البشرية مسألة صعبة تبعاً لذلك .

وتحس هذه الدول بحاجتها لتدريب العلميين والمهندسين والإداريين ، ولكى يتحقق ذلك فهى بحاجة إلى عدد من المدارس الثانوية من نوع جيد لإعداد الطلبة المبرزين لمعاهد التعليم العالى التى يجب أن تكون بدورها كافية للتدريب فى المجالات الهندسية والعلمية والإدارية على مستوى نوعى مساو على الأقل للمتوسط الموجود فى الدول العصرية والصناعية المتقدمة . لكن هذا النوع من التعليم كثير التكلفة جداً . فالتكلفة بالنسبة للطالب الذى يحصل على تعليم من الدرجة الأولى لإعداد علميين ومهندسين تعادل عدة مرات كثيرة ما يتطلبه التعليم فى كليات الحقوق والآداب والتجارة فقد قدرت تكاليف الطالب فى مصر فى نهاية الخمسينات مثلا . ونوع التدريب الفنى فيها لا يزال أدنى بكثير مما يجب أن يتوافر لبرنامج تنمية صناعية فعالة سنوياً لدراسة الهندسة ١٠٠ جنيه مقابل أقل من ٢٥ جنيها فى دراسة التجارة والقانون من الجامعات فى الدول النامية تخريج أعداد كثيرة من المحامين وكليات الآداب وعدد غير كاف من المعلمين والمهندسين .

(+) (وهذا التقرير ورد فى كتاب : تنمية الموارد البشرية فى الدول النامية » ، المرجع السابق) .

هى التدريب فى مكان العمل نفسه ، وأن هذا التدريب يمكن تحقيقه فى « مدارس داخل المصانع » . ومن ثم يجب أن تتركز سياسة الدولة النامية على إلقاء كثير من المسئولية على عاتق الصناعة لتدريب قوتها العاملة ، وأن توجه الأموال نحو تدريب المدربين داخل الصناعة بدلا من الإكثار من المدارس والمراكز المهنية الرديئة الإعداد والتعليم[١]

المطالب التربوية للإدارة العلمية :

تواجهنا المشكلة الإدارية بكل أبعادها ، على نحو ما أسلفنا . ولما كان التطوير الإدارى ضرورة حتمية بالنسبة لنا خاصة ، وبالنسبة لغيرنا عامة ، حيث لا يتوقف التصنيع الناجح مثلا على المهارة الفنية فحسب ، وحيث لايتوقف الاقتصاد الناجح على وجود عوامل الإنتاج الطبيعية والموارد البشرية فحسب كذلك ، وإنما يتوقف كل هذا على القدرة الإدارية والتنظيمية ، وهى القدرة التى تعتبر من أعقد المشكلات التى تواجه الدول اليوم[٢] .

وإذا كانت المشكلة الإدارية فى مصر ذات أبعاد تاريخية واجتماعية وسياسية ؛ فإن ذلك يتطلب جهوداً كثيرة من العاملين فى ميادين مختلفة .

على أن المشكلة كما عرضنا لها من جانبها السلوكى والشخصى والقيمى والاجتماعى ذات بعد تربوى ومغزى تعليمى مما يلقى على التربية بمطالب : مطالب التنمية الشخصية على أساس تنمية شخصيات منتجة قادرة على صنع القرارات ، ومطالب التنمية الاجتماعية على أساس تحرير البشر من كل سلبيات اجتماعية عرضنا لها وتعوق تجربة التحديث والتعصير المصرى .

وفى هذا يقول أحد أساتذة الإدارة :

« إن التغيير يتطلب تنمية العناصر القادرة على النمو ، وتغيير سلوك العناصر القادرة على الاستجابة وتغيير دوافع العناصر القادرة على التوحد مع الأهداف الجديدة ، وتغيير قيم

---

(١) مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٤ .

(٢) المرجع السابق (تنمية الموارد البشرية فى الدول النامية) ص ٨٦ .

Op. cit, (Gunnor Myrdal, Asian Drama). p. 879

F. Harbison and G. Myers, Ed. Manpower and Economic Growth, New York, 1964. p.3.

العناصر القادرة على التكيف مع منطق التغيير الجديد . . وهذه عملية تنمية ، لابد أن يستخدم فيها الأسلوب العلمى . ولذلك فإن اتجاه الحلول لابد أن يركز بالضرورة على الأفراد أكثر من النظم ، على السلوك أكثر من اللوائح ، وعلى القيم أكثر من القوانين ، وعلى مواصفات الأداء أكثر من أوصاف الوظائف أو الأشكال التنظيمية »[١] .

ولكن تنميتنا للأفراد لابد أن تدرك الجذور التاريخية التى كانت وراء مشكلة الإدارة وتعثر المؤسسات المصرية .

لابد أن ندرك أن مصر تعرف أقدم بيروقراطية فى العالم ، وأنها استمرت بدون انقطاع ، وأنها كانت تعيش بوساطة أجهزة شمولية مطلقة . وقد تولد عن هذا علاقات وقيم حكومية وشعبية وتراث فكرى متعدد ومعروف .

وأن ندرك أن مصر الحديثة قد عرفت بناء المؤسسات الحديثة منذ أوائل القرن التاسع أثناء الحملة الفرنسية ومع بداية عهد محمد على . ثم تطورت تارة وانتكست تارة أخرى حتى وصلت إلى أوضاعها فى الوقت الحاضر . وهذه المؤسسات الحديثة قد تعايشت مع المواريث القديمة ومع المؤسسات القديمة أيضا فى هذا المجتمع . فعاش الجديد مع القديم يصارع كل منهما الآخر على حساب مسيرة تقدم الأمة وتطورها . ومن هنا كانت هناك ضرورة ملحة ، هى التغيير الأساسى للقيم وللعلاقات وللأهداف وللمعايير التى تلتزم بها المؤسسات على ضوء معايير العصرية .

وإذا كانت المبادأة تصدر عادة من الدولة ومن أجهزتها لتحقيق تغيير جذرى فى هذه القيم وفى العلاقات الاجتماعية القائمة بين الدولة والفرد وبين الدولة والمجتمع وبين أفراد المجتمع بعضهم بعضاً[٢] ، فإن هذا التغيير لابد أن يواكبه استجابة تربوية تتخذ من هذه التغيرات السياسية والقانونية قوى تربوية تنشئ أبناء الأمة عليها . وتحررهم من السلبيات المتراكمة على الإدارة وعلى الشخصية الإدارية .

إن بناء مجتمع وتطويره جهد شاق ما فى ذلك شك !! وليس أمامنا إلا أن نبذل الجهد والعرق ، وإلا ظللنا متخلفين إلى الأبد .

---

(١) فؤاد شريف ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) عبد الملك عودة ، السبيل إلى تحقيق الدولة العصرية ، مقال بمجلة الفكر المعاصر . يوليو ١٩٦٨ ص ١٠٦ – ١٠٧ .

الإيجابيات لها مطالبها التربوية لابد من دفعها ، والإفادة منها فى مجال التعليم . والسلبيات تمثل أهدافا لابد أن نصوب إليها سهاما حتى نقضى عليها . وفى مظلة الإيجابيات ومحاربة وتلاشى السلبيات يندفع المجتمع ويندفع التعليم راكضا مسافة التخلف .

أما وقد حددنا كثيراً من إيجابياتنا وسلبياتنا الاجتماعية ، فإننا سنحاول أن نحدد إيجابياتنا وسلبياتنا التعليمية فى فصل قادم حتى يمكن أن نجيب على السؤال الكبير : كيف يصبح تعليمنا ذا فعالية وكفاية فى بناء الدولة العصرية ؟ وذلك فى فصل قادم آخر .